أثر درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد عبد العزيز محمد ابو العلا[1] .

ملخص البحث :

استهدف البحث دراسة وتحليل واختبار أثر درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية ، خلال فترة ٥ سنوات ، من سنة ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ ، ولتحقيق أهداف البحث تم اجراء الدراسة التطبيقية على مرحلتين ؛ ففي المرحلة الأولي تم قياس درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات من خلال مدخل الحصة السوقية ، وتضمنت المرحلة الثانية تجميع التقارير المالية لنفس الشركات التي تم التطبيق فيها ، وذلك لقياس جودة التقارير المالية ، من خلال استخدام اسلوب مستوى التحفظ المحاسبي، فمن المتوقع أن يلعب المراجعين المتخصصين صناعيا دور فعال وهام في تحسين جودة التقارير المالية.

وبعد إجراء الاختبارات الاحصائية تم التوصل لوجود تأثير إيجابي معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، في حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي .

تساهم هذه الدراسة فى تقديم أدلة على وجود علاقة ارتباط إيجابى بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبى ، وان كانت هذه العلاقة ضعيفة ، وبعد ادخال المتغيرين الضابطين (العائد على الاصول ، والرافعة المالية) ، زادت قوة الارتباط ودرجة التاثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، الا ان اتجاة العلاقة قد تغير حيث اتضح وجود علاقة سالبة بينها

الكلمات المفتاحية : درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات – جودة التقارير المالية – مستوى التحفظ المحاسبى.

[1] مدرس بقسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف .

The effect of the level of auditor's industry specialization on the financial reporting quality of the Egyptian Listed companies in Stock Exchange.

Mohammed Abdel Aziz Mohammed abo el ala[2].

Abstract

This research aims to study, analyze and test the effect of auditor's industry specialization on quality of financial reporting of a sample of Egyptian Listed companies in Egyptian Stock Exchange, during the period of 5 years from 2012 to 2016. To achieve the objectives of the research an empirical study was conducted , The level of auditor's industry specialization has been measured by a market share approach, and the quality of financial reporting, has been measured through accounting conservatism , it is expected that auditors specialized in industry will have an effective role in improving the quality of financial reporting.

the study concluded a positive significant effect of the auditor's industry specialization on the quality of financial reporting, in the case of measuring the quality of financial reporting by accounting conservatism , although , this Relation may appear weak positive , but after introduce the two controlled variables (Return on assets , leverage) , the correlation and influence between Independent and Dependent variables become more strong , but the magnitude and direction of the relationship was changed and it appeared a negative relationship between these variables .

Key words: auditor's industry specialization – financial reporting quality - accounting conservatism, Return on assets, leverage**.**

([2]) Lecturer of Accounting, College of Commerce, Beni suef University,

١- مقدمة البحث:

يتعاظم الدور الذى تلعبه جودة التقارير المالية فى اسواق المال ، بتعاظم الدور المحورى الذى تلعبه هذه الاسواق فى عملية التنمية وتوجيه المدخرات والاستثمارات خاصة فى الدول النامية ، فى ظل ازدياد حدة المنافسة وتنوع المتغيرات العالمية وتنوع القواعد المحاسبية الخاصة بكل نشاط صناعي على حدة وزيادة الدعوات الموجهة من قبل الجهات التنظيمية والمهنية من أجل فهم المزيد عن أنشطة العملاء، وفى ظل سعى الدول (ومنها مصر) الى جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال العالمية من اجل نهضتها اقتصاديا ، فان جودة التقارير المالية تلعب دورا هاما فى جذب الاستثمارات ، وتساعد فى تخفيض عدم تماثل المعلومات لما تمثله من وسيلة لحماية الاطراف ذات الصلة، وما تتضمنه من معلومات تشكل جزء مهم من المعلومات التى تستخدمها الاطراف المشاركة فى سوق المال ، فى اتخاذ القرارات المختلفة ، خاصة القرارات الاستثمارية (Kothari , 2001) ، مما يعود بالنفع على المستثمرين مما اظهر حاجة أسواق رأس المال الضرورية الى زيادة جودة التقارير المالية (Wang and Wub,2011) ، ولهذا زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية، حيث تدعم جودة القوائم والتقارير المالية[٣] ونفعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها ، ثقة المستثمر بالشركات المدرجة بسوق رأس المال (نهى محمد زكى ، ٢٠١٤).

ولقد أكد كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على أهمية جودة التقارير المالية ، حيث تعتبر أمر حاسم للمستثمرين وغيرهم من الجهات المعنية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة، لذلك يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مالية ذات صلة وصادقة ودقيقة ، لتمكنهم من اتخاذ قرارات حكيمة ، فعدم دقة التقارير المالية قد يدفع بالمساهمين والمستثمرين المحتملين إلى إصدار أحكام خاطئة بشأن المنظمة ، ولهذا هناك ضرورة الى تحسين جودة التقارير المالية بهدف زيادة كفاءة سوق رأس المال (عبد الرحمن ومحمد ،٢٠١٢).

---

[٣] يختلف مفهوم التقارير المالية عن القوائم المالية، فقد عرف معيار المحاسبة المصرى رقم (١)٠القوائم المالية Financial Statement بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذى لا يكون فى وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء باحتياجته. وتشمل أربع قوائم منصوص عليها بمعايير التقرير المالى الدولية IFRS ومعايير المحاسبة المصرية، وهى قائمة المركز المالى، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير فى حقوق الملكية، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. أما مفهوم التقارير المالية Financial Reporting فهو أوسع من مفهوم القوائم المالية، فهى تشمل بجانب القوائم المالية، افصاحات أخرى مثل، تقارير ، مناقشات وتحليلات الإدارة ،MD&A وتقارير المسئولية الإجتماعية، والتقارير البيئية، وتقارير الإستدامة، والتقارير الحوكمية، والتقارير عن ظروف العمل، وتقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية

ولقد ادى الاعتماد الكبير على الأرقام المحاسبية ، التى تعتبر قاعدة القرار لمستخدمي المعلومات المحاسبية الى تحفيز المديرين على التلاعب بالأرباح لمصالحهم الخاصة ، ونتج عن هذا التلاعب الذي لا يفترض أن يمر دون رقابة المراجعيين، فشل العديد من المؤسسات ، مما دعا إلى التساؤل عن سلامة اجراءات المراجعة وخصائص شركات المراجعة (Bello, 2010)، ولذلك ينبغي على مراجعي الحسابات ضمان جودة التقارير المالية ، وأن تتضمن معلومات مالية صحيحة وعادلة وخالية من الأحكام الانتهازية وغير الأخلاقية (Shehu, 2012) .

ويمكن لمراجع الحسابات ان يلعب دورا هاما فى دعم جودة التقارير المالية بما يوفره من توكيدات معقولة عن خلو هذه التقارير من التحريفات الجوهرية وتخفيض مخاطرها، مما يزيد الثقة فى أسواق رأس المال ، ويخفض تكلفة رأس المال (Helil, 2012 , Farouk,2015)، حيث ينظر لدور مراجع الحسابات على أنه مكّمل لدور الإدارة في عملية التقرير المالي ، نتيجة لتأثر مصداقية وجودة تلك القوائم والتقارير المالية بالنسبة إلى الأطراف المستخدمة لمعلوماتها بالدور الذي يضطلع به مراجع الحسابات، مما يحتم على مراجع الحسابات العمل بكفاءة مهنية ملائمة، تتطلبها حالة إضفاء المصداقية على القوائم المالية محل المراجعة .

ولقد زادت اهمية دور المراجع الخارجى من حيث ضرورة الكشف عن حالات الغش والتلاعب بالقوائم المالية ، نتيجة انهيار وفشل العديد من منشآت الأعمال فى العديد من دول العالم، وتحمل إحدى شركات المراجعة العالمية المسؤولية لتسترها على وقائع فساد مالي واعتماد قوائم مالية مضللة منطوية على غش واحتيال مالي، مما ادى الى فقدان الثقة فى فعالية ومصداقية عملية المراجعة (Kaklar,2012) ، واتبعه تشكك الكثير من الأطراف ذات الصلة، فى نظم وادارات الشركات التى تعرضت للإنهيار، وفى مدى فعالية المعايير والنظم المحاسبية والإجراءات المطبقة فيها، وعلاقة ذلك بمراجعى الحسابات ، وطريقة عملهم ومدى مسئوليتهم عن انهيار هذه الشركات ، مما استلزم ضرورة أخذ مراجع الحسابات موقف الشك المهني باحتمال وجود غش أو احتيال مالي في الاعتبار عند القيام بمراجعة القوائم المالية في خطوة تهدف لتعزيز دور مهنة المراجعة في زيادة جودة التقارير المالية (د. نواف فخر، محمد شلا ، ٢٠١٥).

وتشكل خدمات مراجعة الحسابات المستقلة محورا اساسيا ، فى تحديد مدى مصداقية وموثقية وجودة التقارير المالية المنشورة بالنسبة للاطراف المستخدمه لها ، وخاصة الاطراف الخارجية ، ولقد اهتمت الجهات التنظيمية والمهنية والاكاديمية بدراسة سبل الارتقاء بخدمات مراجع الحسابات فى خطوة تهدف الى تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية ، (Basioudis and sharmadji 2004) ، وهذا ما اكده المجلس الدولي لمراجعة الحسابات ومعايير الضمان

Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)، من انه يمكن تحقيق جودة التقارير المالية العالية ، من خلال عمليات مراجعة عالية الجودة (IAASB, 2013) ، ومع ذلك فإن توفير جودة مراجعة قادرة على إنتاج جودة عالية في إعداد التقارير المالية تعزى إلى بعض سمات مكتب المراجعة اهمها ، التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (DeAngelo, 1981, Krishnan, 2003). ، كأبرز الوسائل في سبيل الارتقاء بمستوى الإدراك والإلمام بطبيعة الأنشطة والعمليات التشغيلية لمنشآت الأعمال محل المراجعة، الأمر الذي ينعكس بمجمله إيجابا على كفاءة مراجع الحسابات في تقديمه لخدماته المهنية. (نواف فخر ، محمد شلا ، ٢٠١٥).

ولقد برز التخصص الصناعى للمراجع كأحد الوسائل الهامة للارتقاء بخدماته للنهوض بدور مهنة المراجعة وليشكل منهجا للتميز والتحسين المستمر فى الخدمات التى يقدمها ، ويمثل بعدا مهما يساعد مراجعى الحسابات على ربط انفسهم مع الخصائص المحددة للعملاء فى ظل تزايد درجة تعقيد طبيعة وخصائص القطاعات المختلفة فى بيئة الاعمال الحديثة، وايضا فى ظل الطبيعة الديناميكية لمهنة المراجعة وقدرتها على التطور بما يمكنها من الوفاء باحتياجات العملاء المتنامية، ولمواجهة المشاكل ومواكبة التغيرات المستمرة فى بيئة الاعمال والبيئة التنظيمية والمهنية نتيجة لظهور مجموعة من العوامل والمتغيرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات وانفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة ، وبما يزيد من كفاءة قرارات واحكام مستخدمى التقارير المالية (امال عوض ،٢٠٠٦) ، ولذلك يمثل التخصص الصناعى للمراجع احد ابرز خمس قضايا رئيسية تؤثر على مهنة المراجعة (AICPA, 1998) ، وقضية هامة وحاسمة لاستمرارية مكاتب المراجعة وبقائها، حيث يساعد على استخدام استراتجية التميز لخدمة مجموعة كبيرة من العملاء تتصف بنفس الخصائص ، وتتمثل المعارف والخبرات التى يحوزها المراجع على مستوى القطاع احد العوامل المؤثرة فى جودة المراجعة (Meuwissen et al 2005) ، لذا قامت مكاتب المراجعة بهيكلة اقسام المراجعة بها اتساقا مع الخطوط الصناعية، ليكون اكثرية فريق المراجعة بها متخصصين صناعيا لتحسين كفاءة وجودة المراجعة (Green 2004).

ولقد لقي موضوع التخصص الصناعي للمراجع اهتماما كبيراً على مستوى الدراسات الاكاديمية التي سعت لاكتشاف محددات التخصص الصناعي للمراجع وأثره على تميز المراجع والقيمة التي تعود على العميل من هذا التخصص، ودوره فى زيادة جودة المراجعة والحد من الممارسات الاحتيالية وخفض مخاطر المراجعة وغيره .

ويعتبر التخصص الصناعى للمراجع وجودة التقارير المالية من الموضوعات التى نالت اهتمام كبير من قبل الباحثين فى الدراسات الأجنبية ويرجع السبب فى ذلك إلى أن كفاءة وفاعلية

وجودة المراجعة فى حالة التخصص الصناعى تعد ركيزة أساسية لثقة المستثمرين فى القوائم المالية ، ورغم ذلك لم يلق هذا الموضوع الاهتمام الكافي على مستوى الدراسات التي تمت على بيئة الأعمال المصرية ، ولذلك يسعى البحث الحالى الى اكتشاف مدى وجود علاقة بينهما واثر درجة التخصص الصناعى للمراجع على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات المصرية المقيدة بالبورصة ؛ من خلال الربط بين النتائج الخاصة بالدراسة النظرية والتطبيقية المتعلقة بأثر درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وهو ما يعد دافعاً قوياً لإجراء هذه الدراسة لإختبار هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية.

٢- مشكلة البحث .

بحثت العديد من الدراسات اثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على العديد من الجوانب، فتناولت مجموعة من الدراسات اثره على جودة الارباح المحاسبية (Zhou and Elder ,2002;Balsam ,et.al. ,2003;Gramling, et. Al. ,2001) ، واختبرت مجموعة اخرى (Meuwissen ,et. Al. 2005; Stein and Cadman , 2005 , لبيب ، ٢٠٠٥) العلاقة بين تخصص المراجع صناعيا وجودة الاداء المهنى للمراجع، ومجموعة ثالثة من الدراسات (Owhoso, et. Al.,2002; Green , 2004; Low , 2004) اختبرت اثر التخصص الصناعى للمراجع على كفاءة واحكام وقرارات المراجع ، كما بحثت عدة دراسات (Jones, 1991 ; Dechow, Sloan, & Sweeney, 1995; Ashbaugh *et al.*, 2003) العلاقة بين خصائص شركة المراجعة وجودة التقارير المالية.

كما تناولت العديد من الدراسات (Hegazy M, Sabagh A., Hamdy R., 2015; Krishnan, 2005; Stanley and DeZoort, 2007; Romanus et al., 2008). العلاقة بين التخصص الصناعي على مستوى شركة المراجعة وجودة التقارير المالية فى محاولة لايجاد ادلة على الارتباط بينهما، فقد وجد كلا من ،(Dunn and Mayhew , 2004) , ارتباطا إيجابيا بين التخصص الصناعى لشركات المراجعة وجودة إفصاح العملاء ، واستنتج (Carcello and Nagy,2004) ارتباطا سلبيا بين التخصص الصناعى فى المراجعة والغش والاحتيال المالي للعميل ، كما استنتجت دراسة .(Stanley and DeZoort, 2007) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية هامة بين التخصص الصناعى وإعادة اعداد وصياغة القوائم المالية.

ايضا سعى (Rodabeh Havasi & Roya Darabi , 2016) ، الى دراسة مدى فعالية التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية. وبعبارة أخرى، هل وجود المراجعين المتخصصين صناعيا يوفر اساس وأسباب

تحسين جودة التقارير المالية ؟ وما إذا كان تخصص مراجع الحسابات صناعيا يساعد على تنمية قدراته المهنية على اكتشاف أخطاء القوائم المالية ، ويسهم في تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية ؟ (نواف فخر ، محمد شلا ، ٢٠١٥)

فرغم كثرة الدراسات السابقة التي اختبرت تأثير التخصص الصناعى للمراجع على العديد من الجوانب ، الا انها لم تقدم أدلة كافية لدعم العلاقة بين التخصص الصناعى لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية (Hegazy M, Sabagh A., Hamdy R., 2015) ، كما أنها تستند إلى حد كبير إلى البيانات الأمريكية والأوروبية، مما يعكس بيئة الاقتصادات المتقدمة ، ولذلك تسعى الدراسة الحالية الى دراسة واختبار أثر درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وبالتالى تعتبر من ضمن أوائل الدراسات التى تختير وتقيم هذه العلاقة، من خلال اجراء دراسة تطبيقية في مصر

بناًء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسى التالي:

ما اثر درجة تخصص مراجع الحسابات صناعيا على جودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة ببورصة الاوراق المالية؟

ومن ثم يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على مجموعة من التساؤلات وهى، ما المقصود بالتخصص الصناعى لمراجع الحسابات ، وما هى مداخل قياسه ، وما المقصود بجودة التقارير المالية وما هى مداخل قياسها ؟ وما هى طبيعة واتجاه العلاقة بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات، وجودة التقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية؟

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات (مقاسا بالحصة السوقية) ، على جودة التقارير المالية (مقاسه بمستوى التحفظ المحاسبى) ، من خلال القيام بدراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. للوقوف على طبيعة هذه العلاقة ما إذا كانت ايجابية أم سلبية .

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية ودوافع البحث من جانبين الأكاديمى والعملى ، فعلى الجانب الأكاديمى هناك ندرة ملموسة فى البحوث المتعلقة بموضوع البحث خاصة فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر، وعلى الجانب العملى فان جودة التقارير المالية ، وما تحويه من معلومات محاسبية يعتمد عليها اصحاب المصالح ، خاصة المستثمرين فى الاسهم فى اتخاذ قراراتهم ، كما ان هذه الجودة تتاثر

بدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ، لذلك فان الحصول على دليل عملى لتلك العلاقة فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر امر مطلوب بحثيا .

ومن اهم دوافع هذا البحث المساهمة فى تضييق الفجوة الاكاديمية فى هذا الشان ، وايضا ايجاد دليل عملى على العلاقة محل الدراسة يساهم ايجابا فى اعادة نظر الجهات التشريعية والرقابية الى اهمية التخصص الصناعى لمراجع الحسابات، اذ يمثل التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية احد الموضوعات الجديرة بالدراسة فى المجال الأكاديمى والمهنى، لما تشهده مهنة المراجعة من تحديات ، نتيجة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتعقد العمليات الإنتاجية وتشابكها، مع اختلاف وتنوع الصناعات وحجمها، وصعوبة إلمام المراجع بأمور النشاطات كلها، مما يحتم عليه ضرورة تخصصه بمجال نشاط معين.

٥- **فرض البحث:** للإجابة على تساؤل البحث وتحقيق هدفه يمكن صياغة فرض البحث على شكل فرض العدم التالى:

H_0: لا تؤثر درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ايجابا على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة.

٦- حدود البحث:

وفقًا لهدف البحث ومشكلته سوف يقتصر البحث على قياس درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات باستخدام الحصة السوقية ، وقياس جودة التقارير المالية بمستوى التحفظ المحاسبى ، ومن ثم يخرج عن نطاق البحث مقاييس التخصص الصناعى للمراجع وجودة التقارير المالية الاخرى ، كما تقتصر نتائج البحث على العينة محل الدراسة والفترة التى تغطيها البيانات التى تم الحصول عليها ، كما ان قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اجراء الدراسة التطبيقية.

٧- خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث وتناول مشكلته فى ضوء حدوده سوف يستكمل البحث كالتالى :

٧|١- الدراسات السابقة.

٧|٢- التخصص الصناعي لمراجع الحسابات : المفهوم والمقاييس.

٧|٣- مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية وقياسها.

٧|٤- تحليل العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث.

٧|٥- منهجية البحث.

٧|٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٧|١- الدراسات السابقة :

ويتم تناولها من خلال تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الانجليزية كما يلي:

٧|١|١- الدراسات العربية:

دراسة (جعفر عثمان الشريف، ٢٠١٦) هدفت الى التعرف على مدى مساهمة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تحسين جودة عملية المراجعة ، وافترضت الدراسة أن التخصص الصناعي للمراجع يساهم بصورة ايجابية فى جودة عملية المراجعة، وأظهرت نتائجها أن هناك اتفاق تام بين المراجعين بأهمية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ، وأن تأهيله علميا وعمليا والتزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها يساهم في تحسين جودة المراجعة ، وأوصت بإجراء مزيد من البحوث الميدانية في موضوع التخصص الصناعي للمراجع الخارجي.

دراسة (د. نواف فخر ، محمد شلا ، ٢٠١٥) ، هدفت إلى إبراز مدى أهمية امتلاك مراجع الحسابات للمعرفة المتخصصة بشكل عام ، وفي تعزيزها لموثوقية التقارير المالية بشكل خاص ، استنتجت الدراسة إن التخصص الصناعى يؤثر إيجابيا على قدرة مراجع الحسابات لاكتشاف أخطاء التقارير المالية ، كما إن التخصص الصناعى لمراجع الحسابات يتناسب إيجابيا مع قدرته على اكتشاف ممارسات وأساليب إدارة الأرباح والحد منها ، واوصت الدراسة بتوفير كوادر مهنية على درجة عالية من التخصص الصناعى قادرة على مواجهة التعقيدات التي وصلت إليها مختلف القطاعات، للمحافظة على استمرارية المهنة وتطورها.

دراسة (معاذ المقطرى ، ٢٠٠٩) هدفت إلى دراسة طبيعة وأهمية التخصص الصناعي للمراجع ، وأشارت إلى أهميته ، وأنه يعمل على تحسين تقدير مخاطر المراجعة ، وتحسين قرارات تخطيط عملية المراجعة، وتدعيم استقلال المراجع، واكتشاف حالات إدارة الأرباح، والارتقاء بمستوى المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة ، وتخفيض حالات الاستعانة بالخبراء .

دراسة (سامح عبد الرزاق الحداد ، ٢٠٠٨). هدفت إلى تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص الصناعي لمكاتب المراجعة وبيان أثر ذلك على جودة الأداء المهني لخدمات المراجعة، واستنتجت الدراسة إن التخصص الصناعى لمراجعى الحسابات ، يؤدى إلى تحسين أدائهم وتقديم خدمات مراجعة ذات جودة عالية ، ويكون بمقدورهم اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية ، ويؤدي إلى رفع درجة الإفصاح عن القوائم المالية واضفاء الثقة والمصداقية عليها.

دراسة (د.أحمد زكي متولي ، ٢٠٠٦)، قامت بقياس أثر استراتيجية التخصص الصناعي على كل من المخاطر والجودة والأتعاب وادارة الأرباح، واستنتجت تأثير تطبيق إستراتيجية التخصص الصناعي الفعال على رفع كفاءة أداء مراجع الحسابات وتطوير الآليات المستخدمة

في أداء عملية المراجعة ، وإثبتت وجود علاقة تأثيرية لدور التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تقييم المخاطر بأنواعها، وتأثيره على جودة عملية المراجعة وتطوير الخدمات التأكيدية ، واسهامه في القضاء على مخاطر الغش والاحتيال والارتقاء بجودة المراجعة .

دراسة (آمال عوض، ٢٠٠٦) هدفت إلى قياس أثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على خصائص جودة الأرباح المحاسبية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية، وأستنتجت قدرة مدخل التخصص الصناعي للمراجع على مواكبة المتغيرات في بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية والمهنية للوفاء باحتياجات العملاء ،كذلك وجود تأثير إيجابي لتخصص المراجع على خصائص جودة الأرباح من خلال الارتفاع في القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية والقدرة التنبؤية للأرباح وعناصر أساس الاستحقاق للمنشآت المرتبطة بمراجع متخصص بدرجة مرتفعة.

٧|١|٢- الدراسات الانجليزية:

دراسة (Rodabeh Havasi & Roya Darabi,2016) : هدفت الى التحقق من تأثير التخصص الصناعى للمراجع على جودة التقارير المالية ، وافترضت ان للتخصص الصناعى للمراجع تاثير هام على جودة التقارير المالية، وتم اختبار هذا الفرض اعتمادا على دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية التى تتضمنها الارباح التشغيلية كمقياس لجودة التقارير المالية، وتم استحدام كلا من مقياس حصة السوق على أساس إجمالي اصول الشركة التى يتم مراجعتها ، وإجمالي دخل المراجع، لقياس تخصص المراجع صناعيا واستنادا إلى نتائج اختبار الفروض ، لم يتم رفض الفرض الرئيسى لتأثير التخصص الصناعى للمراجع على جودة التقارير المالية. واوضحت أن لمستوى ومقدار التخصص الصناعى في المراجعة تأثير مباشر على جودة التقارير المالية للشركات، كما لم يتم رفض الفرض الفرعي الأول المتعلق بتأثير التخصص الصناعى للمراجع (بناء على حصة السوق طبقا لإجمالي اصول الشركة محل المراجعة) على جودة التقارير المالية، ورفض الفرض الفرعى الثانى الخاص بتأثير التخصص الصناعى للمراجع (بناء على حصة السوق استنادا إلى إجمالي أتعاب المراجع) على جودة التقارير المالية.

دراسة (Hegazy M, Sabagh A., Hamdy R., 2015) : هدفت الدراسة الى فحص وتحليل تأثير التخصص الصناعى للمراجع على جودة المراجعة وجودة الأرباح ، وجودة التقارير المالية ، وتحديد العلاقة بينهم، وافترضت أن التخصص الصناعى للمراجع يقيد إدارة الأرباح ، كما افترضت وجود علاقة إيجابية بين التخصص الصناعي وجودة التقارير المالية , تم أجراء دراسة تجريبية على شركة مراجعة مصربة ، لاختبار الفروض واقتصرت الدراسة على المقارنة بين المتخصصين وغير المتخصصين داخل نفس شركة المراجعة واستخدمت صناعة واحدة

(صناعة المقاولات)، وتوصلت الى مجموعة من النتائج ، اهمها عدم وجود فرق كبير بين المراجعين المتخصصين وغير المتخصصين صناعيا في تقييد إدارة الأرباح ، وأن جودة التقارير المالية كانت أعلى بكثير فى الشركات التى ارتبطت بمراجعين متخصصين صناعيا، وأن التخصص الصناعى لمراجع الحسابات يحسن جودة المراجعة، ويساعد المراجعيين على اجراء التنقيح في معايير المراجعة بشكل أفضل من غير المتخصصين. ، واوصت بتوسع البحوث المستقبلية لهذه المقارنة لتشمل مختلف الصناعات وبين شركات المراجعة في مصر.

دراسة (Kenneth L. Bills et al. (2015) : فحصت أثر التخصص الصناعى للمراجع على كفاءة المصروفات في الصناعات المتجانسة ، وأظهرت النتائج أن المراجعيين المتخصصين صناعيا يمكنهم المساعدة فى خفض التكاليف إلى أدنى المستويات ، وزيادة جودة المراجعة فى الصناعات ذات العمليات المتجانسة والطرق المحاسبية المعقدة.

دراسة (Hasas Yeganeh et al. 2012) : فحصت اثر التخصص الصناعى للمراجع على جودة التقارير المالية ، وتم مقارنة معامل رد فعل الارباح فى الشركات التى يراجعها مراجعين متخصصين صناعيا مقارنة بتلك التى يراجعها غير المتخصصين ، واوضحت انه لا يوجد اختلاف هام بين محتوى المعلومات المتعلقة بالالتزامات والبنود النقدية للربح.

دراسة (kajalainen ,2011) : تناولت العلاقة بين التخصص الصناعي لشريك المراجعة وجودة الأرباح المعلن عنها، واستنتجت وجود علاقة ارتباط إيجابية بين شريك مراجعة الحسابات المتخصص صناعياً وجودة الأرباح المعلنة ، وأشارت إلى أن التسويات الخاصة بالمستحقات التقديرية تكون في أدنى مستوياتها اذا تمت المراجعة من قبل مراجعين متخصصين صناعيا مقارنة بغير المتخصصين صناعيا .

دراسة (hossain, et, al, 2010) : فحصت تأثير المراجعين المتخصصين صناعيا على إدارة الاستحقاق فى الشركات التي خضعت للمراجعة، واستنتجت أن المراجعين المتخصصين لهم دور كبير فى تقييد إدارة الاستحقاق حتى لو كانت الرقابة الداخلية غير فعالة ، حيث يستطيعوا بخبرتهم اكتشاف التلاعب في التقارير المالية وتحسين نظام الرقابة الداخلي.

دراسة (Kwon, et, al, ., 2007) : خلصت إلى أن التخصص الصناعي للمراجع يؤثر في زيادة جودة الأرباح المحاسبية، وأن عملاء المراجعة الذين يرتبطون بمراجعين متخصصين صناعيا ، لديهم قيم منخفضة من مستويات إدارة الأرباح ، وقيم مرتفعة من التسويات الحكمية مقارنة بعملاء المراجعين غير المتخصصين.

دراسة (Etemadi et al. (2009 : فحصت العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع وجودة الربحية ، واوضحت أن الشركات التي كان مراجعوها متخصصين صناعيا لديها مستوى أقل من بنود الالتزام الاختيارى الصافية وارتفاع معاملات معادلة الربحية بالمقارنة مع الشركات التي لم يكن مراجعوها متخصصين صناعيا.

دراسة (Ali R. AL Mutairi (2006) : اوضحت أن المراجعين المتخصصين صناعيا أكثر قدرة من غيرهم في تخفيض درجة عدم التناسق في المعلومات وتقدير مستحقات الشركة بدرجة مناسبة ودقيقة ، ويمكنهم زيادة الثقة والاعتمادية على القوائم المالية للشركات ، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بغير المتخصصين، وذلك من خلال تعزيز التزام الإدارة بتطبيق معايير المحاسبة في عرض القوائم المالية.

دراسة ((Kimberly A. Dunn (2004) : فحصت العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع وجودة الافصاح، وتأثير اختيار مراجع الحسابات، وارتباطه بجودة التقارير المالية ، واثبتت وجود علاقة ارتباط إيجابية بين شركات المراجعة المتخصصة صناعيا وجودة الافصاح الشاملة ، حيث تكون أعلى مقارنة بعملاء شركات المراجعة غير المتخصصة صناعيا .

دراسة (Mitchell, et, al., 2006): أستنتجت أن التخصص الصناعى للمراجع يزيد من قدرة المراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تمارسها المنشآت التي يراجعها مراجعون متخصصون صناعيا، حيث تنخفض لديها مستويات التسويات غير العادية المستخدمة في التلاعب في الأرباح مقارنة بتلك التي يراجعها مراجعين غير متخصصين صناعيا.

دراسة (Carcello, & Nagy, 2004) : استنتجت وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وقيام منشآت الأعمال بإصدار قوائم مالية مضللة أو متضمنة احتيالا ماليا ، تزداد قوتها في حالة المنشآت التى يراجعها مراجع متخصص صناعيا، كما يحد التخصص الصناعي للمراجع من ممارسات إدارة الأرباح ومن التلاعب في التقارير المالية .

دراسة (Balsam et al., 2003) : اختبرت العلاقة بين مقاييس جودة الأرباح وتخصص مراجع الحسابات صناعيا، وأظهرت النتائج أن الشركات التي يراجع حساباتها مراجعون متخصصون صناعيا ، تنخفض لديها مستويات التسويات الاختيارية التي تستخدم للتلاعب في الأرباح من قبل الإدارة ، أي تنخفض لديها ممارسات التلاعب في الأرباح مقارنة بنظائرها من الشركات التي يراجعها مراجعين غير متخصصين صناعيا.

التعليق على الدراسات السابقة :

في ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة يتضح مايلى :
١- هناك اهتماماً متزايداً بدارسة أهمية التخصص الصناعي للمراجع ، وتاثيره الايجابى على خدمات المراجعة ، ودوره في الارتقاء بكفاءة الأداء المهني وتحسين قدرات المراجع في دقة تقديرات المخاطر، جودة قرارات التخطيط لعمليات المراجعة، اكتشاف ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي، والحد من ادارة الارباح ، فى ظل تطورات مهنة المراجعة ، وكذلك تعقد بيئة الأعمال ومن ثم المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، ولذلك ظهرت الحاجة إلى التخصص الصناعي للمراجع، ليتأكد المستخدمون لمعلومات التقارير المالية من جودة هذه المعلومات.
٢- ركزت هذه الدراسات على اثر التخصص الصناعى على جودة المراجعة وجودة وادرة الارباح ، ومخاطر واتعاب المراجعة ، ولم تعطى الاهتمام الكافى للاثر على جودة التقارير المالية .

فرغم الاستفادة من الدراسات السابقة فى إثراء الدراسة الحالية ، والمساعدة في تحليل وتفسير نتائجها، وتحديد محاورها. إلى جانب الاستفادة منها في تصميم وتطوير أداة الدراسة لتحقيق أهدافها، واستخدام أسلوب التطبيق المناسب ، فإن ما يميز الدراسة الحالية هو اعتبارها من اوائل الدراسات في البيئة المصرية التي تناولت موضوع أثر درجة التخصص الصناعى للمراجع على جودة التقارير المالية، حيث يتم الربط بين مستويات التخصص ودرجاته وبيان دوره في دعم دقة وجودة التقارير المالية، كذلك تختلف الدراسة الحالية فى بيئة ومنهجية التطبيق، حيث طبقت معظم الدراسات السابقة دراسات ميدانية من خلال قوائم استقصاء مما يؤثر على دقة النتائج .

٢/٧- التخصص الصناعى لمراجع الحسابات : المفهوم والمقاييس.

يسعى المراجعون إلى التخصص واكتساب خبرة خاصة بصناعة معينة بهدف تقديم خدمات مراجعة على درجة عالية من الكفاءة ، للوصول إلى فهم أفضل لما يفعله أصحاب هذه الصناعة ، وكذلك لما قد تواجهه المراجعة من مخاطر (Kend, 2008)، مما ينعكس على جودة ودقة عملية المراجعة ، ولذلك تعتبر خبرة مراجع الحسابات في الصناعة عامل مميز وهام بين شركات المراجعة ، فالمراجعين المتخصصين صناعيا لديهم المزيد من المعرفة والخبرة اكثر مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين (Dunn and Mayhew 2004). ايضا لديهم إلمام كافي بأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالمنشأة، مما يؤدي تخصصهم صناعيا إلى زيادة قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والعمليات غير العادية (علي محمد موسى ، مصطفى فتوحة، ٢٠١٦).

فالتخصص الصناعى لمراجعي الحسابات من الأمور الأساسية التي ترتكز عليها كفاءة وجودة الأداء المهني لعمليات المراجعة، وأحد المحاور الأساسية الهامة لتخطيط عملية المراجعة بشكل جيد، واحد المتغيرات المؤثرة في مواجهة وتخفيض مخاطر المراجعة التي قد يتعرض لها

المراجع ، مما يتيح لشركات المراجعة تعزيز الكفاءة، وخلق الحواجز أمام الدخول ، وتحسين جودة المراجعة ,(Solomon et al.1999) ، ويعتبر عدم التخصص الصناعى للمراجع أحد أسباب انتهاك مراجعي الحسابات لمتطلبات معايير الأداء المهني المتعارف عليها، حيث أوضحت دراسة (O'Keefe, T., et al, 1994) أن الكثير من المراجعين يفتقرون إلى الإلمام بالسمات الفريدة بطبيعة أنشطة عملائهم نتيجة عدم تخصصهم صناعيا عند مزاولة المهنة ، وأن اتباع التخصص الصناعى للمراجع يزيد من التزام المراجعين بمعايير الأداء المهني المتعارف عليها، مما ينعكس بطريقة مباشرة على ارتفاع كفاءة المراجعين، واكتسابهم للمعرفة المهنية المتخصصة التي تؤهلهم لتقديم خدمة مهنية جيدة على أساس الإلمام بطبيعة أنشطة عملائهم .

ونتيجة دور التخصص الصناعي في تعزيز أداء المراجعين وتحسين جودة المراجعة،اتجهت العديد من شركات المراجعة نحو إعادة هندسة أنشطتها فى مجال المراجعة استنادا إلى التخصص الصناعى لتوفير خدمات مراجعة أكثر فعالية وزيادة جودة المراجعة،ايضا زاد الاهتمام بدراسة أثره على بعض المجالات مثل جودة المراجعة وإدارة الأرباح وجودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بمفهوم التخصص الصناعى، فقد اوضحت عدة دراسات (Dunn et al., 2000; Stanley and DeZoort, 2007; Gul et al.,2009; Robkob et al., 2011; Sun and Liu, 2011). مفهوم التخصص بشكل عام بانه ، شخص يعمل في مجال معين بشكل وطريقة مستمرة، ويكتسب خبرة أكثر من غيره في نفس الصناعة، وعليه ظهرت عدة تعريفات لمفهوم التخصص الصناعى للمراجع تشير إلى أنها "تلك المعرفة المتأتية من امتلاك مساحة عريضة من المهارة والخبرة العمليتين في مجال معين" (ليلى عزيز صليب، ٢٠٠٣،) وأنها المعرفة الخاصة بالصناعة التي يكتسبها مراجع الحسابات والتي تراكمت نتيجة مراجعة عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة.(Gul et al., 2009) فأولئك يمتلكون معرفة شاملة بخصائص نشاط العميل، تمكنهم من اكتشاف الأخطاء (Maletta & Wright,1996) .

وايضا يشار إليه بأنه" قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع صناعي واحد، بما يتضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشآت في القطاع نفسه، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات" (أمال محمد عوض،، ٢٠٠٦) ، ويبين هذا ضرورة الحصول على المعرفة العلمية والعملية الكافية في مجال صناعة محددة وفقاً لصناعة عملاء المراجعة لكى يتخصص صناعيا (جعفر عثمان الشريف ، ٢٠١٦)، وعلى هذا تم تعريف المراجعين المتخصصين صناعيا ، بانهم اولئك الذين يتركز تدريبهم وخبرتهم في صناعة معينة، ويقضون معظم وقتهم في مراجعة العملاء في إطار صناعة

واحدة (Solomon et al. 1999) ، وحددت دراسات أخرى (Mayhew and Wilkins, 2003 ; Dunn and Mayhew,2004; Francis et al., 2005) التخصص الصناعى كدالة متزايدة من حصتها في السوق، والتي قد تشمل حصة من إجمالي أصول الصناعة.

وعلى الرغم من عدم وجود معيار يؤكد صراحة على ضرورة التخصص الصناعى للمراجع، إلا أن معايير الأداء المهني للمراجع تضمنت المقومات الأساسية الواجب توافرها في مراجع الحسابات، ليكون قادراً على مزاولة عمله بالمهنية والكفاءة المطلوبة ، وبينت أن تفهم المراجع لطبيعة صناعة المنشأة التي يراجعها يعد ضرورة أولية ليؤدي عمله على أكمل وجه، ويساعده في معرفة اماكن وجود الأخطار في تلك الصناعة وتخطيط أفضل لعمليات المراجعة، وشددت معايير مراقبة جودة المراجعة في الولايات المتحدة (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٣) (American Institute of Certified Public Accountants (AICPA, 1993) على أهمية تحديد وتعيين وتطوير مراجع متخصص صناعيا (Gramling and Stone, 2001) ، وكذلك يقضي المعيار الأول من معايير العمل الميداني ، أن يتم التخطيط لعملية المراجعة على نحو مناسب، وكجزء رئيس من هذا التخطيط فهم عمل العميل والنشاط الذي يعمل فيه ، ومن خلال فهم بيئة الأعمال المحيطة، وفهم الأحداث والمعاملات داخل المنشأة يمكن للمراجع تقييم المخاطر وتحديد الصعوبات التي تواجه تنفيذ عملية المراجعة (محمد عبد الله ، ٢٠٠٥) .

ويقضي معيار المراجعة الدولى رقم (٣١٥) بعنوان "فهم المنشأة وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية"، بضرورة حصول المراجع على المعرفة الكاملة بنشاط المنشأة وبيئتها قبل الموافقة على التكليف بعملية المراجعة وبعد قبول التكليف ، ويهدف إلى وضع المعايير وتوفير الإرشادات المتعلقة بالحصول على فهم للمنشأة وبيئتها ورقابتها الداخلية، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في عملية مراجعة القوائم المالية (Dunn, K. A., & Mayhew, B. W., 2004) , وايضا اوضح المعيار رقم (٥٥٠) بعنوان "الأطراف ذو العلاقة" فى فقرته السادسة بأن المراجع يحتاج إلى مستوى من المعرفة بأعمال المنشأة والصناعة المنتميه لها لمساعدته في تعرف الأحداث والمعاملات والممارسات التي قد يكون لها أثر جوهري في القوائم المالية .

٦|٢|١-١-اهمية ومزايا التخصص الصناعى للمراجع .

يساعد تخصص مراجع الحسابات صناعيا من اضطلاعه بشكل أوسع وأدق بطبيعة نشاط عملائه وخصائصهم، ويعطيه قدرة أكبر على تقديم خدمات مميزة لهم تجعله قادراً على تلبية متطلباتهم المتنامية ، الأمر الذي يتحتم معه عدم مقدرة مراجعى الحسابات الآخرين على منافسته

في مجال تلك المعرفة.(نواف فخر، محمد شلا ، ٢٠١٦) ، كما يضمن التخصص الصناعى لمراجع الحسابات معرفة واسعة ببيئة اعمال العميل وممارساته المحاسبية في مجال صناعته والممارسات المحاسبية غير المشروعة المحتملة (Fernando et al., 2010) ، ويزود المراجعين بميزة تنافسية مستدامة عن غير المتخصصين ، ومن المرجح أن يؤثر التخصص الصناعى في سوق خدمات المراجعة ، وعلى جودة المراجعة (Casterella et al. 2004) ،

بالاضافة الى ذلك يحقق التخصص الصناعى العديد من المزايا للشركات والمراجعين منها (جعفر عثمان الشريف ، ٢٠١٦) : انه يساعد فى الحصول على الفهم الكامل لطبيعة المنشأة بيئتها ، وفهم الأحداث والمعاملات داخلها ، من ثم تحديد ومعرفة المخاطر والتحريفات الجوهرية التي قد توجد بالقوائم المالية (Mark ,2000) ، وكذلك تقييم المخاطر وتحديد الصعوبات التي تواجه تنفيذ عملية المراجعة، وتخفض من الاستعانة بالخبير الى درجة كبيرة في حالات كثيرة (Carcllo et,al.,2004)، كما يساعد تخصص المراجع صناعيا في مواجهة حالات الغش أو الاحتيال المالي واكتشافها والحيلولة دون وقوعها ومواجهة قيام المنشآت بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيالاً مالياً بممارسة أساليب إدارة الأرباح (Carcllo et,al.,2004)، حيث تسعى هذه المنشآت التي تمارس أساليب إدارة الأرباح الى تعيين مراجعين غير متخصصين في مجال نشاطها اعتقادا منها فى امكانية إخفاء إدارة الارباح عنهم (Payne,2008) .

اوضح العديد من الباحثين (Craswell et al. 1995; D. Fund et al. 2000; Balsam et al. 2003; Krishnan,2003; Francis et al. 2005; Richlet and Wang, 2010) أن جودة المراجعة ومقدار الارباح في الشركات التي يقوم بمراجعتها مراجعين متخصصين صناعيا أكثر من غيرها، كما يؤثر التخصص الصناعى للمراجع ايجابيا على جودة التقارير المالية للعميل، فقد اظهرت دراسة (Balsam ,et. al.,2003) ان المنشات التى ترتبط بمراجعين متخصصين يقدمون جودة ارباح اعلى، كما اظهرت دراسة (Dunn and Mayhew, 2002) ان جودة الافصاح ترتبط ايجابيا بتخصص المراجع صناعيا، كما يساعد تخصصه صناعيا على مواجهة المنافسة الشديدة والحصول على أكبر حصة من مجموعة العملاء في السوق ، وخفض تكلفة أداء عمليات المراجعة وتحميل تكلفة التطوير على عدد أكبر من العملاء ، ورفع مستوى جودة الأداء المهني لعمليات المراجعة ، مما يترتب عليه زيادة حجم أرباح مكتب المراجعة نتيجة انخفاض تكاليف التطوير مقارنة بالمكاتب الأخرى (Klein 2002) .

٢|٢|٧- مقاييس التخصص الصناعى للمراجع :

يعني تخصص المراجع قيامه بعملية المراجعة في مجال معين، بما لا يقل عن نسبة معينة أو لا تقل جملة أتعابه عن نسبة معينة من دخله السنوي في مراجعة حسابات قطاع معين، وأشار (احمد زكي متولي، ٢٠٠٦) بأنه لكي يكون المراجع متخصصاً يجب الا تقل جملة أتعابه او ما يراجعه عن ١٠٪ من عدد الشركات المنتمية لصناعة معينة، ويرى (خالد لبيب ، ٢٠٠٥)، أن يحصل مكتب المراجعة على ٢٠٪ على الأقل من جملة شركات القطاع، أو جملة أتعاب المراجعة على مستوى هذه القطاع، فلقد اكدت الدراسات (DeFond, 1992; Craswell et al., 1995; Robkob et al., 2011). أنه لكى يكون المراجع متخصصا صناعيا يجب أن يراجع ما لا يقل عن١٠% من شركات صناعة معينة، أو١٠% من جملة أتعاب المراجعة على مستوى شركات هذه الصناعة، او إذا قام بمراجعة او يضم في محفظته عددا كبيراً من شركات نفس الصناعة او مراجعته لشركات كبيرة الحجم فى قطاع معين ويحدد حجم الشركة من خلال إجمالي مبيعاتها إلى إجمالي المبيعات في القطاع بالكامل (Krishnan, J., 2001).

مما سبق لا يوجد اتفاق حول كيفية قياس التخصص الصناعى للمراجع مما ادى الى عدم تناسق النتائج نتيجة اختلاف المقاييس المستخدمة ، ولهذا سعت دراسة (Terry L Neal , Richard R Riley, 2004) ، الى وضع معايير لقياس التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات، لمساعدة الباحثين في الاختيار الأكثر ملائمة لقياسه ، وتم فحص المقاييس المختلفة لقياس التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ، واهم هذه المقاييس هي :

مقياس الحصة السوقية: يعتمد هذا المقياس على افتراض ان الخبرة فى الصناعة تتأسس من التكرار فى المهام والاجراءات المثيلة والمتشابهة ، ومن ثم ، فان الحجم الكبير للاعمال فى القطاع الصناعى يشير الى الخبرة (Balsam ,et. al. ,2003) ، ايضا يفترض أن التخصص الصناعى للمراجع يتمثل فى المحافظة على حصة سوقية من الشركات العاملة في مجال صناعة معينة ، الأمر الذى سينتج عنه معرفة جيدة من خلال تطوير معرفتها في هذه الصناعة ، فالمراجعين الذين يحوزون حصة سوقية اكبر فى القطاع الصناعى ، يعتبرون الاكثر امتلاكا لقاعدة معرفية لذلك القطاع ، كما تعكس الحصة الكبيرة داخل قطاع صناعى محدد الاستثمارات المهمة التى تتم من قبل المراجع، فى تطوير تقنيات مراجعة خاصة بقطاع صناعى محدد (Neal and Riley, 2004)، سعيا من المراجع لتمييز نفسه عن منافسيه ، وفقا لحصته السوقية، هذا ويسيطر مقياس الحصة السوقية على معظم الدراسات المحاسبية فى هذا المجال رغم ما قد يعانيه من قصور (Neal and Riley, 2004) .ولذلك اعتمدت دراسة (Balsam et. al. ,2003), على الحصة السوقية للمراجع (المقاسة على اساس مبيعات العميل) .

مقياس حصة المحفظة : وفقا لهذا المقياس ، يعتبر المراجعون متخصصون فى قطاع معين اذا حققوا اكبر عائدات، اذ يعنبر المراجع متخصص في الصناعات التي تتولد من خلالها أغلب إيراداته ويخصص معظم موارده في تطوير معرفته الصناعية الخاصة بها، (Neal and Riely 2004), حيث يرتكز هذا المقياس على اساس التميز بين المراجعين بين القطاعات المختلفة ، فياخذ باعتباره التوزيع النسبى لخدمات المراجعة والاتعاب المرتبطة التى يتقاضاها المراجع ، بين العديد من القطاعات ، بحيث يؤخذ كل مراجع بشكل منفرد ، ومن خلال ملاحظة توزيع اتعاب المراجعة (او الاتعاب المقدرة) فى قطاع محدد يمكن الاستدلال على المعرفة المحددة بهذا القطاع ، ويوجه لهذا المقياس بعض الانتقادات منها ان تصنيف التخصص الصناعى للمراجع اعتمادا على حجم القطاع ، قد لا يعكس الجهود الخاصة التى تتم من قبل المراجع للتخصص فى هذا القطاع ، فقد يتخصص مكتب مراجعة من المكاتب الكبار ، فى عدة قطاعات كبيرة، وبالتالى لا يمكن تحديد المتخصص فى الصناعات الصغيرة (Neal and Riley, 2004).

وعلى الرغم من شيوع استخدام المقياسين السابقين فى مجال قياس التخصص الصناعى للمراجع الا ان هناك بعض المقاييس الاخرى ، مثل تحديد المتخصصين في الصناعة من خلال أكبر موردى أو مقدمي الخدمة بكل صناعة بالإضافة الى ثاني أو ثالث أكبر الموردين إذا كان هناك فروقاً واضحة بين الثاني والثالث أو بينهما وبقية الموردين (Balsma ,et.al ,2003) .

ويرى الباحث ان مقياس حصة السوق المرتبطة بنسبة المبيعات تعتبر مقياسا واقعيا للتخصص الصناعى، فعندما تكون الحصة السوقية مرتفعة تكون خبرة وتخصص المراجع في هذه الصناعة أكثر من المنافسين الآخرين ، وبذلك، فإن امتلاك حصة سوقية عالية يشير إلى نجاح المراجع عن منافسيه من حيث جودة المراجعة، ولذلك يتبع الباحث على سياق الدراسات السابقة (balasem .el. al.,2003 ; chin and chi, 2009; Krishnan,2003; carcello and nagy ,2004; cenker and nagy,2008) ، الحصة السوقية كمقياس لتخصص المراجع ، فالغالبية تستخدم مقياس حصة السوق لقياس التخصص الصناعى للمراجع والمتمثل فى اجمالى مبيعات العملاء فى صناعة معينة ، ومن ثم يتم ترتيب كل المراجعين فى كل صناعة حسب حصتهم السوقية ، على ان يتم مراعاة ان هناك درجات للتخصص وإمكانية التخصص بحصص صغيرة في السوق ومن ثم تقسم درجات التخصص إلى أقل من ١٠٪ ، ١٠-٢٠٪ ، وأكثر من ٢٠٪ من حصة السوق، مع امكانية الاخذ فى الاعتبار مقياس للتخصص الصناعى داخل الشركة نفسها ، استنادا إلى مبيعات شركة المراجعة في صناعة ما كنسبة او جزء من إجمالي المبيعات التي قامت بمراجعتها فى جميع الصناعات.

٧|٣- مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية وقياسها.

تعتبر التقارير المالية المخرجات النهائية لنظم المحاسبة ، وحلقة الوصل الرئيسية بين اصحاب المصالح والمنشأة ، ويتمثل الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية فى توفير معلومات عالية الجودة بشأن التقارير المالية المتعلقة بالمنظمات الاقتصادية، ومركزها المالي ونتيجة أعمالها والتدفق النقدي لها ، حيث تضم القوائم المالية التقليدية، والإفصاحات الإضافية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وبالتالى تعد اتساع لمفهوم القوائم المالية، حيث أصبحت تضم الكثير من المعلومات المالية وغير المالية (Blesener, 2012) .

ويعتبر تقديم تقارير مالية عالية الجودة أمرا مهما لأنها تؤثر إيجابياً على المساهمين والممولين وأصحاب المصالح الأخرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تعد بمثابة مدخلات لنماذج اتخاذ القرارات ، خاصة تلك التي تدعم كفاءة سوق الأوراق المالية (Beest et al., 2009) ، أبونصار، حميدات، ٢٠٠٩)، مما يبرز أهمية ودور جودة التقارير المالية في ضمان وجود معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات (عبد الوهاب نصر، اسماء الصيرفى ، ٢٠١٥، الرشيدي ،٢٠١١)، لذا اهتمت المنظمات المهنية بجودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية ، وفى هذا الصدد اصدرFASB قائمة المفاهيم رقم (١) عام١٩٧٨، ورقم (٢) عام ١٩٨٠ واشترك مجلس معايير المحاسبة المالية IASB مع FASB عام ٢٠١٠ فى اصدار الإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية بدلا من الاطر السابقة .(Azim & Helaluddin 2015).

٧|٣|١- مفهوم جودة التقارير المالية

تشير جودة التقارير المالية إلى ما تتصف به المعلومات بها من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها ، مع خلوها من التحريف وخاصة الغش، واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، لتحقيق الهدف من استخدامها (الباز،٢٠١٢ ، محمود ،٢٠١٠) ولقد اهتمت العديد من الدراسات بمفهوم جودة التقارير المالية وتجدر الاشارة الى عدم وجود اتفاق على تعريف محدد لمفهومها واساليب قياسها (الدياسطى ،٢٠٠٥؛ خليل،٢٠٠٥؛ حمدان ٢٠١١ ، احمد٢٠١١؛ ابراهيم، ٢٠٠٨ ؛ Mahdavikou & Khotanlou , 2011 ; Rahman & Yammeesri, 2010 ؛ Barth et al.,2008؛Habib & Jiang, 2015؛ Goel , 2012 ; Dechow, et al,2010 ; Iatridis et al., 2011) ؛ حيث يختلف مفهوم الجودة باختلاف كلاً من احتياجات مستخدمى هذه التقارير، ووجهات نظر منتجى تلك التقارير، فعرف البعض جودة التقارير المالية على أنها جودة المعلومات المحاسبية (Barua , 2005; Beest et al., 2009؛ محمود،٢٠١٠) ، وتم تعريفها على أنها جودة الأرباح ، (Dechow,

Habib&Jiang, 2015؛ et al ,2010 ، احمد٢٠١١)، وعرفت على أنها جودة الافصاح (Mahdavikou & Khotanlou , 2011؛ الدياسطى ،٢٠٠٥)، وعرف (حمدان ،٢٠١١ ، علام،٢٠١١) جودة التقارير المالية بخلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية وأن تعكس صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة ، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة ، وعرفها (أحمد ،٢٠١١) على أنها التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية ، وأن تكون الأرباح المنشورة ذات وجود نقدى ملموس ، وأن هذه الارقام غير مبالغ فيها وخالية من الغش ، فى حين عرفها (الدياسطى ، ٢٠٠٥) بأنها تمثل كافة إجراءات إعداد التقارير المالية ، وعمليات التحقق ، التي يتم القيام بها بالمراحل المتتابعة في منظومة التقرير المالي بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين ، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية ، بشأن إعداد واصدار ومراجعة التقارير المالية ، بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية، كما عرفها(Habib & Jiang, 2015)، على أنها توفير معلومات اكثر عن خصائص الاداء المالي للشركة ، التي تعتبر ملائمة لمتخذ قرار معين لاتخاذ قرارات معينة.

ويرى (أبو الخير، ٢٠٠٧) أنه يمكن النظر الى جودة التقارير المالية من مدخلين أساسيين، الأول يعتمد على احتياجات المستخدمين، أى منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها والمرتبطة بقرارات تخصيص الأموال، ويركز الثانى على حماية المستثمريين والملاك من خلال إمدادهم بالمعلومات المطلوبة، وأن تتسم هذه العلومات بالملاءمة والكفاية والصدق بما يحقق مستويات عالية من الشفافية، فى حين اشار(Tasios & Bekiaris,2012) إلى مدخلين لتحديد جودة التقارير المالية ، الأول هو منفعة المعلومات المالية لأغراض إتخاذ القرارات، والثانى يعتمد على مدخل الحوكمة اى تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة .

ويتفق البعض (محمود ، ٢٠١٢، McDermott, 2012 ; Chen, et al,2011) ،على أن جودة التقارير المالية تشير إلى درجة الدقة التى تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل معلومات إلى مستخدميها عن عمليات الشركة بالشكل الذى يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة فى أغراض إتمام التعاقدات واتخاذ القرارات المختلفة ، وعرفها (عبد الوهاب نصر ، اسماء الصيرفى ، ٢٠١٥) ، بأنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالى المطبق، وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها فى التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهرى فى هذا المحتوى، وبالتالى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معينة .

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم وجود تعريف شامل متفق عليه لجودة التقارير المالية، ويمكن اعتبار هذه المحاولات مفاهيم جزئية تعمل على تكوين مفهوم شامل متكامل لجودة التقارير المالية، (بسمة حسن الأباصيرى، ٢٠١٧)، ومن ثم هناك اتفاق على أن جودة التقارير المالية هى إعدادها وفقاً لاطار إعداد التقارير المالية المطبق، وخلوها من التحريفات الجوهرية، لتعكس المركز المالى الحقيقى للشركة خلال فترة زمنية معينة .

وفيما يتعلق **بأهمية جودة التقارير المالية**، فانه يترتب على تحقيق جودة التقارير المالية العديد من المزايا والأثار الإيجابية أهمها:(عبد الوهاب نصر، اسماء الصيرفى ، ٢٠١٥ (Biddle et al., 2009 ; Skaife et al., 2013 ; Lin et al. , 2015; Anne & Scott , 2010; Hope, ; 2013) زيادة كفاءة الاستثمار، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين ، وبالتالي زيادة قدرة وثقة المستثمرين علي مراقبة أنشطة الإدارة، مما يؤدى الى خفض الآثار السلبية التي تتعرض لها الشركات نتيجة الأزمات المالية , .Lin et al) (2015، فكلما زادت جودة التقارير المالية انخفض الأثر السلبي للقيود التمويلية على الاستثمار، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات ، مما يشير إلى أهمية جودة التقارير المالية في زيادة استثمارات الشركة وتخفيض تكلفة التمويل. كذلك وجود تأثير إيجابي لجودة التقارير المالية على أداء الشركة (Ferrero ,2014 ؛ Anne & Scott , 2010) . كما ان زيادة جودة التقارير المالية يخفض من إعادة تصوير واصدار القوائم المالية ويخفض تكاليف الديون ورأس المال.

٢|٣|٧- أساليب قياس جودة التقارير المالية .

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع جودة التقارير المالية ، الا انه لا يوجد مقياس محدد لاجراء تقييم شامل لجودتها ، فأحد المشاكل الرئيسية التى تناولتها الدراسات (Rahman & Yammeesri ,2010 ; Barth et al., 2008 ; Goel,et,al 2012 ; Wang & Min , 2011) بشأن جودة التقارير المالية هو كيفية قياسها بسبب طبيعتها الخاصة ، فتحقيق جودة التقارير المالية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بمعدى ومستخدمي المعلومات المحاسبية، ولذلك هناك اختلاف فى وجهات النظر حول كيفية قياسها نتيجة تباين احتياجات المستخدمين.(Botosan, 2004). ومن ثم لايوجد مقياس واحد متفق عليه لجودة التقارير المالية (Dechow et al., 2009)، وتستخدم العديد من الاساليب المختلفة لقياسها بطرق غير مباشرة باستخدام الخصائص المختلفة التي يعتقد أنها تؤثر على جودة التقارير المالية لقياس جودتها، ، مثل إدارة الأرباح وإعادة إصدار القوائم المالية ، ونوعية رأي المراجع ومستوى الافصاحات وبالتحديد الافصاح الإختياري وتوقيت إصدار التقرير السنوي ومستوى التحفظ

المحاسبى (Tsoncheva,2014 ; Barth et al., 2008 ; Cohen *et al.*, 2004; Wang&Min, 2011 ; Rahman & Yammeesri ,2010 ; Iatridis , 2011)

فقد عرض (Beest et al. 2009) تصنيف غير شامل للمقاييس المستخدمة على نطاق واسع في الأدبيات لقياس جودة التقارير المالية ، مثل نماذج الاستحقاق، ونماذج الملاءمة لقياس القيمة ، وطرق تشغيل الخصائص النوعية وتعتمد هذه المقاييس على جوانب الجودة التى وصفها الإطار المفاهيمى ، وفى هذا السياق ، اتجهت العديد من الدراسات (Cheung and Wright, 2010; Beest et al.,2009 ؛ خليل، ٢٠٠٥ ؛ أبو الخير، ٢٠٠٧)، إلى قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المعلومات المحاسبية ، حيث تصلح الخصائص النوعية للمعلومات كمقياس لجودة الأرباح، والتى تنعكس بدورها على جودة التقارير المالية، وقد اتضح صعوبة استخدام هذا المقياس لصعوبة قياس هذه الخصائص، واختلاف النتائج باختلاف القائمين بالقياس، وتباين مستخدمى المعلومات المحاسبية فى السمات السلوكية.

وتناولت بعض الدراسات قياس جودة التقارير المالية بدلالة جودة الأرباح[٤] (Goel , 2012 ;Barth et al., 2008; Iatridis, 2011; Dechow et al., 2010; أحمد،٢٠١١؛ ابراهيم ، ٢٠٠٨)، وتم قياسها من خلال جودة الإفصاح (عبيد الله، ٢٠٠٥ ؛ حمدان، ٢٠١١.)، ومن خلال مستوى الإفصاح الاختيارى (Healy and Wahlen, 1999; Barth et al., 2001; Nichols and Wahlen, 2004; Leuz, 2003) ، واستخدامت نماذج الاستحقاقات، ونماذج الملاءمة لأغراض قياس القيمة Value Relevant Model، ومقاييس إستمرار وتمهيد الأرباح (Dechow, et al 2010) للتعبير عن جودة التقارير المالية ، واستخدمت دراسة (Wang & Min, 2011 إعادة إصدار التقارير المالية كوسيلة لقياس مدى جودة التقارير المالية، كما تم استخدام مقاييس اخرى لجودة التقارير المالية مثل الإعتراف المبكر بالخسارة كمؤشر لإرتفاع جودة التقارير المالية ، فاستخدمت دراسة (Barth et al 2008) ، مقياسا لهذه الجودة يعتمد على قياس كل من إدارة الأرباح، وتوقيت الاعتراف بالخسائر ، والملاءمة لأغراض قياس القيمة.

ولقد استخدمت دراسات (Maureen & Stephen, 2008 ; Lin et al. , 2015 ; Rahman & Yammeesri ,2010) إدارة الأرباح لقياس جودة التقارير المالية سواء باستخدام

[٤] يقصد بجودة الأرباح Earnings quality: الدرجة التى تعكس بها الأرباح المحاسبية المفصح عنها الواقع الإقتصادى لنشاط الشركة بشكل محكم على مدار فترة إعداد التقرير، حتى يتمكن أصحاب المصالح من تقييم الأداء المالى للشركة على نحو ملائم (عفيفى، ٢٠١١)

نموذج جونز او باستخدام نموذج (DeAngelo, 1994) لقياس إدارة الأرباح من خلال قياس الاستحقاقات غير الاختيارية (Goel,et,al 2012)، واستنتجت الدراسات عند قياسها جودة التقارير المالية من خلال جودة الأرباح ، وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية (Iatridis, 2011; Rahman & Yammeesri ,2010; Goel et al., 2012) نظرا للآثار السلبية نتيجة ممارسة إدارة الأرباح على منفعة المعلومات المتاحة لمستخدمي القوائم المالية ، حيث انخفاض جودة الأرباح كنتيجة لعدم تمثيل هذه الأرباح للأداء الحقيقي للشركة ، ومن ثم فأن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية .

هذا واعتمدت بعض الدراسات (Hu and Zhang, 2014 ; Sofian et al,. 2011; Kazemi et al., 2011) على مستوى التحفظ المحاسبى لقياس جودة التقارير المالية، لما للتحفظ المحاسبى من دور فى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف أصحاب المصلحة بالشركة مما يؤدى الى تحسين بيئة المعلومات، ويساعد على تدفق المعلومات من داخل الشركة لخارجها ، ويحد من قدرة الإدارة على إخفاء الأحداث غير السارة والتلاعب فى الأرقام المحاسبية ، ويحد من السلوك الانتهازي للإدارة ، والتفاؤل المبالغ فيه عند الاعتراف بالأرباح ، بما يقود إلى الإفصاح عن قيم للأرباح يمكن الاعتماد عليها ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية ، وأشارت هذه الدراسات الى وجود علاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة الأرباح من حيث القدرة على التنبؤ، والملاءمة، والوقتية ، (داليا السيد عبد الحليم ، ٢٠١٧) ، وبالتالي يمكن استخدام التحفظ كمقياس ملائم لجودة التقارير المالية.

وهناك اتجاه لاستخدام اكثر من مقياس لقياس جودة التقارير المالية، فاستخدمت دراسة (Biddle et al. 2009) ثلاثة مقاييس منهم مقياسان لقياس إدارة الأرباح من خلال جودة الاستحقاقات، ومقياس يربط بين استمرارية الأرباح والربحية المستقبلية، اما دراسة (Ferrero ,2014) فاستخدمت ثلاثة مقاييس ، وهى جودة الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي وجودة الاستحقاقات، وقدم (Dechow & Dichev, 2002 ;Barth et al., 2001) نموذجين لقياس جودة التقارير المالية، يرتكزا على العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية، ويتم تفسير الانحراف الأكبر بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية كجودة معلومات محاسبية أقل (Cohen , 2006)، واستخدم (Iatridis, 2010) مقياسين هما إدارة الأرباح والملاءمة لأغراض قياس القيمة، واستخدم (Choi et al. , 2011) ثلاثة مقاييس وهى ؛ إدارة الأرباح ، ومستوى التحفظ المحاسبي ، ودقة المستحقات المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، واستخدم (Verleun et al. ,2011) ثلاثة مقاييس وهى ؛ إدارة الأرباح ، ومستوى التحفظ المحاسبي ،

وملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد القيمة ، وجمعت دراسة (عبد الوهاب نصر ، اسماء الصيرفى ، ٢٠١٥) بين مقياسين وهما إدارة الأرباح، ومستوى التحفظ المحاسبي.

ويخلص الباحث مما سبق بأنه لا يوجد مقياس موحد لقياس جودة التقارير المالية، نظرا لعدم وجود اتفاق بين الدراسات على مقياس موحد لقياسها، فقد تم استخدام أساليب مختلفة وفقا للهدف من كل دراسة في ضوء البعد الذى ركزت عليه ، فرغم تعدد مقاييس جودة التقارير المالية، إلا أنه يوجد مقياسان هما الأكثر استخداماً ، وتوافر النماذج اللازمة لتفعيلهما وهما إدارة الأرباح، ومستوى التحفظ المحاسبي ، وهذا ما سيقتصر الباحث على تناوله فيما يلي:

٧|٣|٢|١- إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية:

عرف كلا من (Goel , 2012 ; Lin; et al., 2014 ,Mcvay ,2006; محمود ، ٢٠١٠; الاشقر، ٢٠١٠) ادارة الارباح ، بأنها السلوك المحاسبي الذى يقوم به المديرون لتحقيق أهداف انتهازية ، أو لتحسين صورة واداء المنشاة امام الاطراف الخارجية ، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية ، حيث يستغلوا حرية الاختيار ما بين السياسات المحاسبية التي تؤثر على الأرباح ، في تحقيق أهدافهم الشخصية ، وتضليل مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة، ومن ثم فهى تحريف او إخفاء للأداء الاقتصادي الحقيقي، مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية ، ومن ثم توجد علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية .

ولقد استخدمت عدة دراسات (Dechow et al. 2010 ; Goel , 2012 ; Rahman ; Barth et al. 2008 ; Iatridis2010; & Yammeesri ,2010) ادارة الارباح كمقياس لجودة التقارير المالية باستخدام مقياس إدارة الاستحقاقات الاختيارية ، وهناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح من خلال ادارة الاستحقاقات ، تقوم معظمها على تطبيق اساس الاستحقاق والذى يقضى بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الفترة التي تخصها بغض النظر عن التحصيل او السداد الفعلي مما يترتب عليه قيام الادارة بالتحكم في تطبيق اساس الاستحقاق تحقيقاً لمصلحة ذاتية ، ويتم قياس إدارة الأرباح باستخدام ادارة الاستحقاقات ، من خلال البدء بقياس الاستحقاق الإجمالي ، والذى يمثل الفرق بين صافى الربح التشغيلى والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويتكون الاستحقاق الإجمالي من شقين هما الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري وبعد تحديد الاستحقاق الإجمالي يتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري باستخدام

أحد النماذج المتخصصة في هذا المجال ، مثل نموذج Dechow (1995) ، ونموذج Jones (1991)، ونموذج Jones (1991) المعدل[٥] وبالتالي يمكن استخدام قيمة الاستحقاق الاختياري كمؤشر لإدارة الأرباح، فالقيمة الموجبة تشير الى وجود تأثير متعمد من الادارة لزيادة الأرباح (إدارة أرباح في اتجاه تصاعدي) ، وتشير القيمة السالبة الى أن هناك تأثيرا متعمدا في اتجاه تخفيض الأرباح (إدارة أرباح في اتجاه تنازلي).

وعلى الرغم من شيوع استخدام هذا المقياس الا انه يؤخذ عليه تركيزه على إدارة الأرباح ، ويعتبر مقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية ، ويركز فقط على العناصر المختارة ، ولا يقدم رؤية حول الحد الفاصل بين الملاءمة وامكانية الاعتماد، مع صعوبة تقدير الاستحقاقات التقديرية والتعامل مع معوقات القياس ،(ياسر الجرف ، ٢٠١٧) ، ولذلك يتم الاعتماد على مقياس التحفظ المحاسبى اتساقا مع الاتجاهات البحثية في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ يمثل البحث في مجال أسواق رأس المال التوجه الرئيسي للبحث المحاسبي في الوقت الراهن، حيث حدد (Beaver & Ryan, 2005), خمسة مجالات رئيسية للبحث المحاسبي المعاصر، يرتبط معظمها بقياس التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وأثره على صدق هذه التقارير وجودتها.

٧|٣|٢|٢- مستوى التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية .

لقد تم إقرار مبدأ التحفظ المحاسبي كجزء من الإجراءات التي اتُّخذَتْ لضمان جودة التقاير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع الشركة الفعلي (حمدان ، ٢٠١١) ، ويستخدم للتقرير عن القيم الأقل للاصول والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالايرادات (ياسين، ٢٠٠٨) ، حيث يتضمن استخدام المعايير الأكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسائر، على الأخبار الجيدة كالأرباح,(LaFond and Roychowdhury2008) ، وقد برز اتجاهين فى الدراسات التى تناولت التحفظ المحاسبي ، يرى الاتجاه الاول أن التحفظ المحاسبي يقيد السلوك الانتهازي للمديرين ويحسن قيمة المنشأة. (Kim,Y., Li, S., Pan, C., Zuo, L. 2011; LaFond,R. Watts,R. L. 2008 ; Francis, J., Martin, X., 2010) , وانتقده الاتجاه الثانى من زاوية

[٥] ويعتبر نموذج (Modified Jones ,1991) تعديلاً في نموذج Jones يقوم على افتراض مؤداه أن معظم التغيرات في المبيعات الآجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح ، ويستهدف أساساً معالجة استخدام الإدارة لبعض عناصر الإيرادات في إدارة الأرباح، من خلال تعديل التغير في الإيرادات بالتغير في صافي العملاء،(عبد الوهاب نصر ، اسماء الصيرفى ، ٢٠١٥) .

احتمال تشويه المعلومات وآثاره السلبية على تخصيص الموارد الاقتصادية فضلا عن تدميره لقيمة المنشأة .(Gigler, F., et., al. 2009; Penman, S., and Zhang, X. 2002).

وفيما يتعلق بمفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته، رغم عدم وجود تعريف موحد لهذا المفهوم، فقد أكدت العديد من الدراسات .(Goh, B.W., and Li, D. 2011; Basu, S. 1997; Beaver, W. and Ryan, S. 2005; Ball, R. and Shivakumar, L. 2005; ؛ راشد، ٢٠١٠؛ Shroff et al., 2013)، على أن التحفظ المحاسبي يتمثل في الدرجة العالية من التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار الجيدة (الإيرادات والأرباح) ، مقارنة بالدرجة المنخفضة من التحقق اللازمة للاعتراف بالأخبار السيئة (المصروفات والخسائر) ، حيث وجد أن الأرباح أو نتائج الأعمال تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من تأثرها بالأخبار الجيدة ، ومن ثم يقصد به ممارسة الحيطة والحذر عند استخدام السياسات التقديرية فى ظل ظروف عدم التأكد، وعدم الأخذ فى الإعتبار أى أرباح متوقعة بينما يتم الأخذ فى الاعتبار كل الخسائر المتوقعة. وأيضاً هو الإفصاح عن أعلى قيم للإلتزامات والتكاليف، والإفصاح عن أقل قيم للأصول والإيرادات.

وبالتالى تم تعريفه ، بانه الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول؛ حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح ؛(LaFond and Roychowdhury, 2008) ، ويصفه (Basu ,1997) بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) أكبر من التي يتطلبها الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، وعرفه (Beaver, W. and Ryan, S. 2000 ، عبد الملك، ٢٠١٠) بأنه الانخفاض المستمر للقيمة الدفترية لصافى أصول الشركة عن قيمتها السوقية من فترة إلى أخرى، نتيجة الأخذ فى الحسبان الخسائر المحتملة دون الأرباح المحتملة ، وعلى المحاسبين أن يدرجوا في تقاريرهم أدنى قيم محتملة للأصول والإيرادات، وأعلى قيم محتملة للالتزامات والخسائر(Roychowdhury and Watts, 2007)، وعرفه (Hu & Zhang , 2014) ، على إنه الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر الاقتصادية، من خلال تأخير الاعتراف بالمكاسب وتعجيل الاعتراف بالخسائر .

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم التحفظ المحاسبي التي تتناول جوانب متعددة، الا ان معظمها اجتمع على تقييم الأصول، والإيرادات، بأقل من قيمتها، وتقييم الخصوم والالتزامات بأعلى من قيمتها، مما يؤثر على الربحية الحالية لصالح الربحية في السنوات المستقبلية.

وفيما يتعلق **بأهمية التحفظ المحاسبى،** فقد اشارت بعض الدراسات (Watts, R.L., 2003 a; Watts, R. 2003 b ; Ball, R., Kothari, S., Robin, A. 2000) ، الى انه

يساعد في توفير معلومات تتصف بالجودة والنوعية وتفي باحتياجات المستثمرين، فالتقارير المالية التي تتصف بالتحفظ تعطي إشارات لمستخدمي القوائم المالية ، بأن المعلومات المنشورة تتصف بالجودة، وبالتالي فإن الشركات التي تتسم بمستويات تحفظ في قوائمها المالية المنشورة تكون أقل تأثراً لهبوط قيمة أسهمها، ويرى (Garcia Lara et al,. 2010) ،ان التحفظ المحاسبى ، يمثل وسيلة لخفض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمى التقارير المالية، من خلال الإعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر المتوقعة، مما يقلل من التأثير السلبى لتباين المعلومات بين حاملى الأسهم والإدارة، وبالتالى يوفر الثقة والشفافية فى تلك المعلومات، مما ينعكس على جودة التقارير المالية ، فيزيد من ثقة واستجابة المستخدمين للتقارير المالية، والمعلومات الواردة بها، (Park et al,. 2011) ، فكلما زاد مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية إنخفضت مخاطر المعلومات المحاسبية ، (Sofian et al,. 2011) ، كما يحد من ممارسات إدارة الربحية من قبل الإدارة، ويقيد من قدرة المديرين على التلاعب فى الأداء المالى، ويخفض من مخاطر الإفلاس (إيمان سعد الدين ، ٢٠١٤) ، وقد وجد (ياسين 2008) أنه يسهم في تحسين جودة الإفصاح، وإن هناك علاقة عكسية بين نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمقياس للتحفظ وجودة الإفصاح (Paprocki and Stone, 2004) ، ووجد (Penman and Zhang, 2002) ، أن للتحفظ المحاسبي أثراً في جودة الأرباح.

وفيما يتعلق بأنواع التحفظ المحاسبي : تم التمييز بين نوعين، **الأول** التحفظ المشروط ، وينتج عنه تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس، اى ارتباط التحفظ بحدث ما، بمعنى أنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافى الأصول عن القيمة السوقية لها فى حالة وجود أحداث غير جيدة، بينما لا يتم زيادة القيمة الدفترية لصافى الأصول عن القيمة السوقية فى حالة وجود أحداث جيدة (Beaver and Ryan .2005) **والثاني:** التحفظ غير المشروط ، أي لا يتوقف على حدوث وقائع معينة حيث تلتزم الشركة منذ تكوينها بالسياسات المحاسبية التى تؤدي إلى تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية، مما ينتج عنه ظهور قيمة دفترية لصافي الأصول أقل من قيمتها السوقية (Ball et al., 2005 ، جميل حسن النجار، ٢٠١٤) ، وقد أشار البعض (Givoly et al., 2007; Beaver and Ryan, 2005) ، الى وجود علاقة عكسية بينهما بمعنى أن التحفظ المحاسبى غير المشروط يقلل من فرص وجود التحفظ المشروط

وفيما يتعلق بمقاييس التحفظ ، فرغم اتفاق الدراسات على استخدام التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة التقارير المالية، إلا أنها اختلفت فى النموذج المستخدم لقياس التحفظ المحاسبى ، حيث هناك عدة مقاييس للتحفظ المحاسبي تُعّد من أكثر المقاييس شيوعاً من اهمها :

نموذج. (Basu, 1997) ، يقيس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ويفترض أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر، وأن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة ، (عبد الرحمن عبد الفتاح ،٢٠١١) ، وقد استخدمه (Hu and Zhang, 2014؛ أحمد، ٢٠١١)، لقياس التحفظ المشروط ، ورغم القبول الواسع لهذا النموذج ، إلا أنه وجهت إليه بعض الإنتقادات، اهمها تحيزه الاحصائى عند تقدير معاملات الانحدار، وأنه لا يكشف كل حالات التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وعند تطبيقه مع مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية على مجموعة واحدة من البيانات، تكون النتائج فى كثير من الحالات عكسية، بمعنى أنه عندما تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية مرتفعة، فإن معامل رد فعل السوق يكون ضعيفاً. كما يفترض هذا النموذج كفاءة السوق وهو أمر قد لا يتوافر فى الأسواق المالية الناشئة مثل السوق المصرية (ايمان سعد الدين، ٢٠١٤؛ ابو الخير،٢٠٠٨.)

نموذج .(Beaver and Ryan, 2000) ، وفقاً لهذا النموذج فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى زيادة حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، ويمكن تطبيق هذا النموذج إما بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية ، ومن ثم زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ، او استخدام نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لحق الملكية، وبالتالى انخفاض النسبة دليل على ممارسة التحفظ .(كساب، ٢٠١١) .

مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، يستخدم هذا المدخل نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية وقد أشارت عدة دراسات (Givoly , D. and Hayan ,C, 2000؛ Hamdan, A. ,2011) إلى أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأقل من الواحد الصحيح عبر فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية .

مقياس نسبة المستحقات :المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، ويشير ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، وبعنى وجود سياسات محاسبية متحفظة ادت الى تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها. (Chen, H., Chen, J,et,al. 2008). (Chen, S., et,al. 2008).) ، وقد استخدمت دراسة (حمدان ،٢٠١٠) ، مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى مجمل الربح.

مقياس التحفظ (C-Score): استخدمه (زغلول، ٢٠١٠) ، لقياس التحفظ غير المشروط ، حيث يقيس التحفظ من خلال قياس انحدار التحيز فى القيمة الدفترية والأرباح، الناتج من ممارسات معينة مثل ، نفقات البحوث والتطوير، ومصروف الإعلان،، فهذا المؤشر يسعى لقياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، بالنظر إلى نسبة الاحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطات الخفية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة الأصول، وعليه فإن ارتفاع مؤشر(C-Score) يعني زيادة درجة التحفظ .(ياسين، محمد ، ٢٠٠٨).

ويخلص الباحث مما سبق إلى تعدد مقاييس مستوى التحفظ المحاسبى ، وانه رغم شيوع إستخدام مقياس(Basu,1997) الذى يعبر عن التحفظ المشروط، ، إلا أنه يعانى من بعض الإنتقادات ، حيث لا يمكنه قياس التحفظ المحاسبى لشركة واحدة، لأنه يعتمد على التقدير الإحصائى لمعاملات الإنحدار. وأيضاً لا يتوافق النموذج مع الاسواق الناشئة ومنها مصر، مما يجعله غير ملائم كمقياس للتحفظ المحاسبى فى الدراسة الحالية نظرا لانه يعتمد على قياس التحفظ المحاسبي لكل شركة على حدة ، وليس لمجموعة شركات خلال فترة معينة ، ولذلك يعتبر مقياس قيم صافى الاصول هو المقياس المناسب ، لانه يعتمد على نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية MTB ، كمقياس للتحفظ المحاسبي لكل شركة على حدة ، كما يعتبر مقياساً تراكمياً لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية من تاريخ بداية الشركة حتى تاريخ القياس ، وبالتالى يعبر عن التحفظ الكلى للشركة ، حيث لا يحتاج استخدام بيانات سلسلة زمنية لعدة سنوات، (عبد الوهاب نصر، اسماء الصرفى، ٢٠١٥)، ولقد اكدت (ايمان سعد الدين،٢٠١٤) على أن نموذج قيم صافى الأصول (MTB) باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً فى الإستخدام كمؤشر للتحفظ المحاسبى، بالإضافة إلى قابليته للتطبيق العملى وتوافر البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية، وأضاف (مليجى، ٢٠١٤) ، بأنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة، أنه مقياس شامل يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط، ويربط عناصر المركز المالى بمتغيرات السوق.

ولهذا سوف يعتمد الباحث على قياس التحفظ المحاسبى من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفق مدخل الميزانية (MTB) ،Market to Book ، كمقياس لجودة التقارير المالية ، وذلك اتساقا مع اعتماد العديد من الدراسات فى البيئة المصرية على هذا المقياس (أبو الخير، ٢٠٠٨؛ راشد، ٢٠١٠ ؛ ايمان سعد الدين، ٢٠١٤ ؛ مليجى، ٢٠١٤) ، وتقاس القيمة السوقية لحقوق الملكية بضرب عدد أسهم الشركة فى السعر السوقى للسهم فى نهاية السنة، وهو سعر الإقفال فى نهاية الفترة المحاسبية ، حيث:

MTB= :القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية .

وفى حال عدم وجود تحفظ محاسبى سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوية أو أقل من الواحد الصحيح، أما فى حالة وجود تحفظ محاسبى ، سوف تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية لقيمتها الدفترية أكبر من الواحد ، (مليجى، ٢٠١٤).

٤/٧ – تحليل العلاقة بين درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية واشتقاق فرض البحث.

يظهر دور التخصص الصناعى لمراجع الحسابات في مجال نشاط العميل وأثره المباشر فى تحسين قدرة المراجع على اكتشاف أخطاء التقارير المالية سواء أخطاء متعمّدة (الغش) ، أو غير متعمدة ولكنها تؤثر على القوائم المالية، حيث تلعب طبيعة الصناعة وخصائصها التي يتم اجراء اعمال المراجعة بها دوراً مهماً في إمكانية ارتكاب الأخطاء بنوعيها في القوائم المالية للدرجة التى قد لا يكتشفها مراجع الحسابات، ومن ثم يعتبر تخصص مراجع الحسابات صناعيا ذا تأثير ايجابي محتمل في الارتقاء بقدرات مراجع الحسابات على دقة تقديره لمخاطر انطواء التقارير المالية على تضليل أو احتيال مالي، لما يوفره التخصص الصناعى من هيكل للمعرفة يتضمن أساليب الغش والاحتيال المالي السائدة في القطاع ، ومواطن حدوثها وامكانية تغير مثل تلك الأساليب وسبل الكشف عنها (خالد لبيب، ،٢٠٠٥).

وبالتالي فإن إلمام مراجع الحسابات بطبيعة وخصائص نشاط منشأة العميل محل المراجعة سيسفر عنه ارتفاع كفاءته المهنية في اكتشاف حالات الغش والتلاعب، مما يمكن مستخدمي التقارير المالية من الحصول على قيمة إضافية متمثلة في حالة الاطمئنان السائدة لديه بأن تعاقد المنشآت مع مراجع حسابات يمتلك المعرفة المتخصصة ينذر بخلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية ، كما ان تخصص مراجع الحسابات صناعيا، له أهمية في زيادة قدرة ودرجة كفاءة مراجع الحسابات المهنية في اكتشاف ممارسة أساليب إدارة الأرباح ، والحد منها، حيث يمكنه التحرى عن الأساليب والاختبارات التي تتناسب وطبيعة الصناعة ، وأن يحدد مدى الاختبارات التي يستخدمها في البنود المرجح أن تتعرض لمثل تلك الممارسات، (خالد لبيب، ٢٠٠٥).

يؤكد الاتجاه الرئيسي في الكتابات أهمية التخصص الصناعي في تعظيم أداء المراجع وتحسين جودة المراجعة ، ولقد استعرضت الدراسات السابقة أهمية التخصص الصناعي لشركات المراجعة (Hogan and Jeter, 1999 ; Mayhew and Wilkins 2003; Dunn and Mayhew 2004 ; Low ,2004) لما لها من آثار هامة على فعالية وكفاءة المراجعة، حيث تبين أن معرفة المراجعين بصناعة العميل لا تؤثر فقط على تقييمات المخاطر التي يقوم بها

المراجعون، بل تؤثر أيضا على طبيعة قراراتهم المتعلقة بالتخطيط ونوعية وحساسية المخاطر ، كما تشير نتائج الدراسات (Moroney and Carey, 2007; Gul et al., 2009) الى أن تخصص المراجعين في مختلف الصناعات يحقق التمايز بين خدمات المراجعة وتقديم عمليات مراجعة ذات جودة أعلى ، فقد ذكر (Dowling and Moroney ,2008) ان المراجعين المتخصصين في القطاع الصناعي يتفوقون على غير المتخصصين لأنهم يطورون مهارات وخبرات خاصة بالصناعة أكثر من خبرة المراجعين العاديين ، كما أظهرت الدراسات (Moroney and Carey, 2007; Green, 2008; Grenier, 2010; Sun and Liu, 2011) وجود أثر إيجابي للخبرة القائمة على التخصص الصناعى على جودة حكم مراجع الحسابات ، ونتيجة لتأثير التخصص الصناعي على المراجعة، سوف تتأثر جودة التقارير المالية، وهذا يعنى أن المراجعين المتخصصين صناعيا ينتجون تقارير مالية ذات جودة عالية أو يقدمون فوائد ومميزات أخرى لعملائهم .(Carson, 2009)

لقد استنتجت العديد من الدراسات ; Johnson et al. 2002; Krishnan, 2003) (Balsam et al., 2003; Ghosh and Moon, 2005 وقدمت الادلة على وجود ارتباط بين مقاييس الجودة العالية للمراجعين (مثل الخبرة في مجال الصناعة والتخصص الصناعى ودوران مراجعى الحسابات) وجودة التقارير المالية بالإضافة إلى ذلك ، تم دراسة وفحص تأثير التخصص الصناعى على جودة التقارير المالية في الكتابات السابقة، حيث فحصت العديد من الدراسات العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع وجودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال، دلل (Carcello and Nagy ,2002), على أن البيانات والتقارير المالية التى يتم مراجعتها تكون ذات جودة أعلى عندما يتم مراجعتها مراجعين متخصصين في هذا القطاع .

وكذلك استنتج (Balsam et al.,2003 ; Krishnan ,2003) انخفاض المستحقات غير الطبيعية فى المنشأت التي قام بمراجعتها مراجعون متخصصون، مما يعني أنخفاض ممارسات الادارة الاحتيالية وارتفاع جودة الأرباح بالنسبة لعملاء شركات المراجعة المتخصصة صناعيا في هذا المجال (Reichelt and Wang 2010) ، كما اظهرت دراسة (Mitra and Hossain, 2010). أن المنشأت التي قام بمراجعتها مراجعون متخصصون صناعيا ترتبط بجودة أعلى في إعداد التقارير المالية او بتقارير مالية عالية الجودة، وعلاوة على ذلك، بحثت عدة دراسات العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع والجوانب الأخرى لجودة التقارير المالية (Krishnan, 2005 ;Stanley and DeZoort, 2007; Romanus et al., 2008). ، وقدمت الدراسات العملية والتجريبية أدلة على وجود ارتباط او علاقة موجبة بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وجودة التقارير المالية (Stanley and DeZoort, 2007) على

سبيل المثال وجد ،(Dunn and Mayhew,2004) , ارتباطا إيجابيا بين التخصص الصناعى لشركات المراجعة وجودة إفصاح العملاء التي تم قياسها عن طريق تقييمات المحللين وفقا لتقارير معهد إدارة وبحوث الاستثمار (AIMR) ، كما وجد (Carcello and Nagy,2004)، ارتباطا سلبيا بين التخصص الصناعى فى المراجعة والغش والاحتيال المالي للعميل.

وتدعم نتائج هذه الدراسات توقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية هامة بين التخصص الصناعى واحتمال إعادة اعداد وصياغة القوائم المالية (Stanley and DeZoort, 2007) حيث وجد أن تخصص المراجع صناعيا يرتبط سلبا باحتمال إعادة اعداد وتعديل القوائم المالية نظرا لأن التخصص الصناعى للمراجع يزيد من جودة بعض جوانب القوائم المالية من خلال فرص توافر المزيد من الخبرة والتخصص الصناعي في مجال المراجعة مما يعزز دور المراجع في تحسين جودة عملية إعداد التقارير المالية ، وبالتالي زيادة وتحسين جودة التقارير المالية للشركات مما يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية للشركات والدور الذي تلعبه مهنة المراجعة في هذه العملية (Romanus et al., 2008).

ولقد فحصت عدة دراسات (Carcello and Nagy, 2004; Dunn and Mayhew, 2004; Stanley and DeZoort, 2007). العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع وجودة التقارير المالية باستخدام جودة الإفصاح الاختيارى ، والمستحقات الاختيارية، وتوقعات المحللين ، وقد وجدت أن المراجعين المتخصصين صناعيا يسهمون في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تقييد الاختيارات المحاسبية الانتهازية للإدارة والذي يمكن قياسه بالاستحقاقات الاختيارية (Carcello and Nagy 2002, 2004; Balsam et al., 2003; Krishnan, 2003; Gul et al., 2009 ;. Zerni,2012; DeBoskey and Jiang ,2012) ، وفي نفس هذا الاتجاه، أثبتت دراسة (Hegazy M, Sabagh A., Hamdy R., 2015)، وجود علاقة إيجابية بين التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية ، نتيجة تحسين جودة المراجعة، كما أن أداء المتخصصين متميز بالمقارنة مع غير المتخصصين وتتفق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات التي دعمت الارتباط بين التخصص الصناعي وجودة التقارير المالية. (Stanley and DeZoort, 2007; Romanus et al., 2008; Sun and Liu, 2011)

هذا وتقل احتمالات حدوث احتيال مالي في التقارير المالية للمنشآت ، في حالة تخصص المراجع في نشاط العميل ، عكس حالة عدم تخصص المراجع إذْ يعد تخصص المراجع صناعيا من أهم العوامل التي يرتكز عليها في مواجهة قيام المنشآت بإصدار تقارير مالية مضللة أومتضمنة احتيالاً مالياً(Carcello and Nagy, 2004)، فغالباً ما تلجأ المنشآت التي تتبع

أساليب إدارة الأرباح إلى اختيار مراجعين غير متخصصين في مجال نشاطها، اعتقاداً بأنه يمكنها إخفاء إدارة الارباح عن هؤلاء المراجعين (Payne, Jeff L., 2008) ، وبالتالى توجد علاقة ارتباط عكسية بين تخصص المراجعين صناعيا ، وإصدار المنشآت لتقارير مالية مضللة، ولذلك، يتم اختبار العلاقة بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ، وجودة التقارير المالية فى بيئة الاعمال المصرية، ويتوقع الباحث وجود ارتباط إيجابى بين هذين المتغيرين. ويمكن اشتقاق فرض البحث التالى:

H: تؤثر درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ايجابا على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة.

٧|٥- منهجية البحث.

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض منهجية البحث تمهيداً لإختبار فرض البحث في بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هذا الهدف سوف يعرض الباحث لكل من ، أهداف ومجتمع وعينة الدراسة، قياس متغيرات الدراسة ، وادوات واجراءات الدراسة التطبيقية ، نموذج البحث، والإختبارات الإحصائية، ونتائج اختبار فرض البحث على النحو التالى:

٧|٥|١هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية في المقام الأول اختبار فرض البحث ، ومن ثم قياس ما إذا كان هناك تأثير لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية.

٧|٥|٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية. وقد تم اختيار عينة من تلك الشركات. شملت ٥٥ شركة بعد استبعاد الشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية الخاصة بها نظرا لاستبعادها من التسجيل بالبورصة ،كما تم استبعاد المؤسسات المالية او الاستثمارية نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية (عبد الوهاب نصر ، اسماء الصيرفى، ٢٠١٥.) ولتحديد عينة الدراسة، تم اختيار الشركات التى يجب توافر المعلومات المالية عنها لفترة الدراسة من سنة ٢٠١٢ الى سنة ٢٠١٦ ، وان تنتهي السنة المالية في شهر ديسمبر، وان تكون مدرجة في البورصة حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ ، ولم يتم شطبها خلال فترة الدراسة ، وتنشر تقاريرها المالية بالجنيه المصري ،

والا تكون غيرت الشركات وضعها او هيكلها او النشاط او السنة المالية خلال هذه الفترة وفيما يلى عرض لشركات العينة موزعة على ٦ قطاعات كما فى الجدول التالى:

	Number of company	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
قطاع الكيماويات	7	35	12.7	12.7	12.7
قطاع الاسمنت	9	45	16.4	16.4	29.1
قطاع الاتصالات	5	15	5.5	5.5	34.5
قطاع المنتجات الصناعية	10	50	18.2	18.2	52.7
قطاع الادوية	3	15	5.5	5.5	58.2
قطاع الاغذية	21	115	41.8	41.8	100.0
Total	55	275	100.0	100.0	

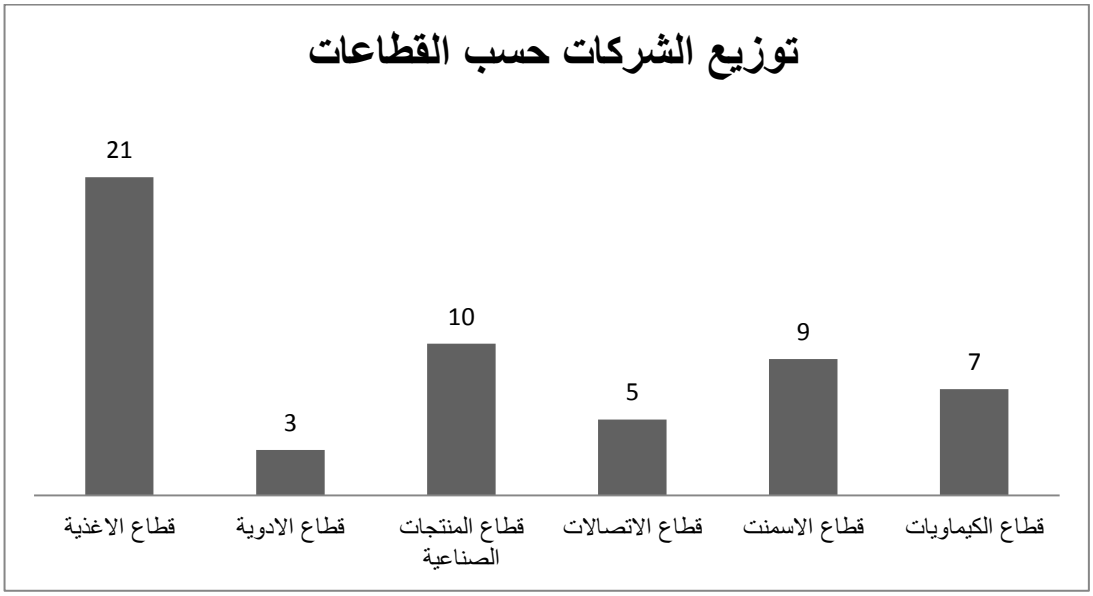

٣١٥|٧ أدوات واجراءات الدراسة التطبيقية:

تم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية ، ولقياس درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبي عن فترة ٥ سنوات من ٢٠١٢ الى ٢٠١٦ من واقع التقارير المالية المنشورة لعينة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها، موقع مباشر لنشر المعلومات، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية، وتتمثل إجراءات الدراسة في تحليل محتوى التقارير المالية لشركات العينة، لتحديد كلا من درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات لتلك الشركات ، وجودة التقارير المالية

باستخدام مقياس MTB لقياس مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية والذى يعد مؤشر لجودة التقارير المالية، وذلك تمشياً مع دراسة كل من (ابو الخير، ٢٠٠٨ ؛2011 ,.Sofian et al ، مليجى،٢٠١٤ ، ايمان سعد الدين، ٢٠١٤ ، راشد، ٢٠١٠ ، Kazemi et al., 2011) ، ثم بعد ذلك يتم استخدام الأساليب الإحصائية لإيجاد العلاقة بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ، ومستوى التحفظ المحاسبى ، ويتم ذلك من خلال المراحل التالية :

أ –**المرحلة الأولى** : وفيها تم قياس درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ، من خلال استخدام مؤشر الحصة السوقية لشركة المراجعة (مقاسة بنسبة مبيعات الشركات التى قامت شركة المراجعة فى قطاع صناعى معين بمراجعتها مقسومة على اجمالى مبيعات نفس القطاع تمشياً مع ؛ chin and chi, 2009, Krishnan,2003 , cenker and nagy,2008) (balasem .el. al,2003 ؛ carcello and nagy ,2004

ب–**المرحلة الثانية** : قياس جودة التقارير المالية ، من خلال استخدام اسلوب مستوى التحفظ المحاسبى تمشياً مع دراسات (Hu et al. , 2007 ; Kazemi et al.,2012 ; Tilli et al. , 2011; Karami et al. , 2011) كما سيتم تفصيله فيما بعد.

ج –**المرحلة الثالثة** : تم استخدام نموذج الإنحدار الخطى لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات – مقاسة بالحصة السوقية لشركة المراجعة – وجودة التقارير المالية– مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبى.

٤١٥١٧ توصيف وقياس متغيرات الدراسة :

تتكون متغيرات الدراسة من متغير مستقل وهو درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ومتغير تابع وهو جودة التقارير المالية ، وتم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالى:

المتغير المستقل : درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ، ويعرف التخصص الصناعى باعتباره دالة متزايدة من حصة السوق. ويتم قياس الحصة السوقية باستخدام إجمالي مبيعات الشركة التي تم مراجعتها من قبل شركة مراجعة داخل صناعة ما .(Palmrose, 1986). وتحدد الصناعة بجميع الشركات ضمن تصنيف صناعي معين ، ويقوم هذا المقياس على مقارنة مبيعات عميل المراجعة مع إجمالي مبيعات جميع العملاء في نفس صناعة العميل ، ووفقاً لهذا المقياس فإن منشأة المراجعة تعتبر متخصصة صناعيا في الصناعات التي تتولد من خلالها أغلب إيراداتها وتقوم بتخصيص معظم مواردها في تطوير معرفتها الصناعية المحددة قياسا على دراسات (Neal and Riely ,2004 , Robkob et al., 2011) .

وتقاس درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات كما يلى :

درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات = مبيعات عملاء مكتب المراجعة ÷ اجمالى مبيعات جميع العملاء لنفس القطاع الصناعى .

المتغير التابع : جودة التقارير المالية وتعنى إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالى المطبق ، وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها فى التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم ، مع تجنب التحريف الجوهرى فى هذا المحتوى ، وبالتالى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معينة ،وتم قياسها بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي ، ويعنى **مستوى التحفظ المحاسبي** : عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية ، والذى ينعكس في الميل نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية قيم صافى الدخل وصافى الاصول ويقاس باستخدام نموذج (Market to Book Value (MTB أو ما يطلق عليه قيم صافى الاصول . ويقوم هذا النموذج على أساس قياس التحفظ من خلال نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول إلى قيمتها الدفترية (أبو الخير، ٢٠٠٨ ؛ راشد، ٢٠١٠ ؛ ايمان سعد الدين ، ٢٠١٤ ،مليجى، ٢٠١٤ ، ,.Sofian et al., 2011; Kazemi et al) 2011، ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية :(خضر ،٢٠١٤)

MTB =القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية

ويتم احتساب **القيمة السوقية لصافى الأصول (حقوق الملكية)** من خلال **سعر السهم في نهاية السنة المالية (سعر اقفال السهم فى تانى يوم عمل تالى لتاريخ اقفال الحسابات) × عدد الاسهم العادية المتداولة** ، وتحتسب **القيمة الدفترية لصافى الاصول(حقوق الملكية)** من خلال مجموع صافى الأصول (حقوق الملكية) في الميزانية العمومية ، وتكون نسبة MTB اكبر من الواحد اذا كان النظام المحاسبي يدنى القيمة الدفترية لصافى الاصول عن القيمة السوقية وهو مؤشر لممارسة مستوى التحفظ المحاسبي، المستخدم كمقياس لجودة التقارير المالية،

وتم استخدام أُسلوب الانحدار الخطي البسيط[٦] لتحديد تأثير درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على مستوى التحفظ المحاسبي. وظهرت معادلة الانحدار والتى تمثل التحفظ المحاسبى دالة فى التخصص الصناعى لمراجع الحسابات كالتالي:

[٦] أسلوب الإنحدار الخطي البسيط: يستخدم لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ويعتمد هذا الاختبار على اصدار الحكم على قيمة P–value عند مستوى ثقة ٩٥% بحيث إذا كانت قيمة Sig أقل من 5%سيتم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، أو سيتم الإجابة على السؤال البحثى بنعم. والعكس في حالة إن كانت Sig أكبر من 5% (عزام،١٩٩٠).

$$\mathbf{MTB} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{AUDITOR\text{-}spec}.$$

حيث:

MTB : مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع).

AUDITOR-spec : درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل).

المتغيرات المعدلة او ما تسمى بالمتغيرات الضابطة والتى تستحدم لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل: وتتمثل فى:

الربحية (العائد على ألاصول ROA) صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي ألاصول تمشياً مع دراسات (Cahan , et.al., 2008 ; Cahan, et.al., 2013)

الرافعة المالية (Leverage) : إن الشركات التي تعتمد على الديون بدرجة كبيرة يكون احتمال تلقيها تقريراً معدلاً أو متحفظاً أكبر (Ballesta and Meca, 2005) ، إذ إن الشركات ذات المديونية العالية تنخفض فيها جودة التقارير المالية بتلقيها تقريراً متحفظاً ، ويتم قياس هذا المتغير بقسمة إجمالي الالتزمات على إجمالي حقوق الملكية، ومن المتوقع أن يكون تأثيرها سلبياً على مستوى التحفظ بمعنى ان الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية من المتوقع ان تتبنى سياسات محاسبية غير متحفظة.

نموذج الدراسة

لإختبار فرض الدراسة قام الباحث بتطوير نموذج رياضي يعتمد على الانحدار المتعدد ليمثل العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والمتغير المستقل والذى يتمثل في درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات والمتغيرات المعدلة (الضابطة) والتى إستُخدَمت لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وذلك على النحو التالي:

$$MTB_{it} = \alpha + \beta_1 (\mathbf{Auditor \neg Spec}_{i,t}.) + \beta_2 (\mathbf{ROI}_{i,t} \times \mathbf{Auditor \neg Spec}_{i,t}) + \beta_3 (\mathbf{Leverage}_{i,t} \times \mathbf{AUDITOR\text{-}spec}_{i,t})$$

حيث:

MTB_{it} : مستوى التحفظ المحاسبي للشركة i في السنة t .

$\mathbf{Auditor \neg Spec}_{i,t}$: درجة التخصص الصناعى للمراجع للشركة i في السنة t .

$\mathbf{ROI}_{i,t}$: العائد على الاصول .

$\mathbf{Leverage}_{i,t}$: الرفع المالى .

α : قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبي التي لا تتأثر بالمتغير المستقل.

$(\beta_1 - \beta_3)$: معاملات الإنحدار للمتغيرات الضابطة.

وفي حالة وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها أكبر من (واحد،) و يرجع ذلك لتقييم الأصول بأقل من قيمتها أو عدم الإعتراف ببعض عناصر الأصول نتيجة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة ، أما في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية أقل من أو تساوي (واحد) حيث ترجع جميع التغيرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى تغيرات في القيمة الدفترية، ومن ثم فان إرتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة يدل على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

٧|٥\٥ اختبار فرض البحث:

يعتمد الباحث على أسلوب تحليل الإنحدار لاختبار مدى وجود تأثير لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية للشركات ، وتوضح معادلة الانحدار، العلاقة التأثيرية بين المتغير المستقل (درجة التخصص الصناعى للمراجع) ، والمتغير التابع (جودة التقارير المالية) والتى ستقاس بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى ، والمتغيرين الضابطين (العائد على الاصول ، والرافعة المالية)، من خلال أسلوب الإنحدار الخطي قياساً على (أبو الخير، ٢٠٠٨ ؛ راشد،٢٠١٠ ؛ ايمان سعد الدين، ٢٠١٤؛ مليجى، ٢٠١٤ ؛ عبد الوهاب نصر

مستوى التحفظ المحاسبي

، اسماء الصيرفى ، ٢٠١٥) وتم تحويل فرض البحث إلى صورة فرض العدم التالي:

H0: لا تؤثر درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (مقاسة بالحصة السوقية لشركة المراجعة) إيجاباً على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة.(مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي) .

ولاختبار فرض البحث يتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط ، وفقا للنموذج التالي :

$$\mathbf{MTB} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{AUDITOR\text{-}spec.}$$

حيث:

MTB : مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع).

AUDITOR-spec : درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل).

وقد تم تلخيص نتائج الاختبار في الجدول التالي:

R^2 معامل التحديد	%٢
Sig لنموذج الانحدار ككل	٠,٠٣٤
Sig للمتغير المستقل	٠,٠٣٦
B قيمة المتغير المستقل	٤٢,٥٩٣

وبالنظر لنتائج التحليل الإحصائي، نجد أن قيمة .Sig لنموذج الإنحدار ككل (٠,٠٣٤) أقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل. كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٠٣٦) أقل من (٥%) ، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ، ولكن القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار كانت ضعيفة حيث بلغت قيمة معامل التحديد، R^2 (٢%) وهو ما يعنى وجود تأثير إيجابي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وهذا يشير إلى أن متغير درجة التخصص الصناعى للمراجع يمكن أن يفسر (٢%) فقط من التغير في مستوى التحفظ المحاسبى، ويعنى هذا وجود تأثير إيجابى ضعيف لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية. وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل في حالة قياس جودة التقارير المالية بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي ، وتشير النتيجة السابقة إلى أنه كلما زادت درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات زاد مستوى تحفظه عند إعداد القوائم المالية .

وفيما يتعلق بكل قطاع من قطاعات الدراسة كلا على حدا فقد اظهر التطبيق النتائج الاتية :
قطاع الكيماويات : بلغت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار (٠,٠١٧) أقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل. كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٠١٧) أقل من ،(٥%) مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. ولكن القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار كانت ضعيفة حيث بلغت قيمة معامل التحديد ، R^2 (١٦%) مما يشير إلى أن متغير درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات يمكن أن يفسر (١٦%) فقط من التغير في مستوى التحفظ المحاسبى، وهو ما يعنى وجود تأثير إيجابى غير قوى لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية. وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.
اما **قطاع الاسمنت** فكانت النتائج مخالفة للقطاع السابق حيث بلغت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار (٠,٠٨) أكبر من (٥%) مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل. كما بلغت قيمة Sig لدرجة

التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٠٧٩) أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ، R^2 (٠,٠٧%) مما يعنى عدم وجود تأثير لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وبالتالى يتم قبول فرض العدم و رفض الفرض البديل كما تشير النتائج الى ظهور قيمة سالبة لمعامل المتغير المستقل درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات B مما يعنى ان اتجاه العلاقة عكسى .

وبالنسبة **لقطاع الاتصالات** فتتماثل مع نتائج قطاع الاسمنت حيث بلغت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار (٠,٥٥٠) أكبر من (٥%) مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل ، وعدم وجود علاقة بين متغيرى النموذج . كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٥٥٠) أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ، كما بلغت قيمة معامل التحديد ،R^2 (١,٦%) مما يعنى وجود تأثير ضعيف جدا لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وبالتالى يتم قبول فرض العدم و رفض الفرض البديل كما تشير النتائج الى ظهور قيمة سالبة لمعامل المتغير المستقل درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات B مما يعنى ان اتجاه العلاقة عكسى، وتتفق هذه النتائج مع **قطاع المنتجات الصناعية** حيث بلغت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار (٠,٨٨٧) أكبر من (٥%) مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل ، وعدم وجود علاقة بين متغيرين النموذج ، كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٨٧٧) أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، كما بلغت قيمة معامل التحديد ،R^2 (١%) مما يعنى عدم وجود تأثير لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وبالتالى يتم قبول فرض العدم و رفض الفرض البديل كما تشير النتائج الى ظهور قيمة سالبة لمعامل المتغير المستقل بلغت (-٠,٥٩٤) مما يعنى ان اتجاه العلاقة عكسى .

اما فى **قطاع الادوية** فقد اختلفت النتائج عن القطاعين السابقين فقد بلغت قيمة .Sigلنموذج الإنحدار (٠,٠٠٤) أقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل. كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٠٤) أقل من ،(٥%) مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على

جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. وكانت القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار متوسطة حيث بلغت قيمة معامل التحديد ، R^2 (٤٩%) مما يعنى وجود تأثير إيجابى لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية. وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

وفى **قطاع الاغذية** فرغم معنوية النموذج حيث بلغت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار (٠,٠٠٦) وهى اكبر قليلا من (٥%) ، كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٠٦) مما يشير الى وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع ، الا ان قيمة معامل التحديد R^2 ، بلغت (٧%) مما يفسر وجود تأثير ضعيف لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، ومن ثم يتم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل.

ويرى الباحث أن الارتباط بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، يرجع إلى تاكد الشركة من قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف الاخطاء والممارسات المحاسبية التى تؤدى الى التلاعب بالارقام المحاسبية ، ومن ثم تمارس الشركة سياسة التحفظ المحاسبى حيث يساهم فى تحسين بيئة انتاج المعلومات من خلال تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين مستخدمى التقارير المالية والإدارة، إلى جانب الحد من قدرة الإدارة على اخفاء الأحداث غير السارة والتلاعب فى الأرقام المحاسبية.

ولتحديد اثر **المتغيرات المعدلة** (المتغيرات الضابطة) والمتمثلين فى معدل العائد على الاصول ، والرافعة المالية ، على العلاقة بين متغيرى الدراسة للإجابة على السؤال البحثى، تم ادخال هذين المتغيرين ، فى نموذج الانحدار ، ليصبح نموذج الدراسة السابق تحديده كما يلى:

$$MTB_{it} = \alpha + \beta_1 (\textbf{Auditor} \neg \textbf{Spec}_{i,t}.) + \beta_2 (\textbf{ROI}_{i,t} \times \textbf{Auditor} \neg \textbf{Spec}_{i,t}) + \beta_3 (\textbf{Leverage}_{i,t} \times \textbf{AUDITOR-spec}_{i,t})$$

حيث:

$\textbf{ROI}_{i,t}$: العائد على الاصول .

$\textbf{Leverage}_{i,t}$: الرفع المالى .

α : قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبي التي لا تتأثر بالمتغير المستقل.

$(\beta_1 - \beta_3)$: معاملات الإنحدار للمتغيرات الضابطة.

وقد تم تلخيص نتائج الاختبار في الجدول التالي:

	مستوى التحفظ المحاسبي	
	قبل ادخال المتغيرين الضابطين	بعد ادخال المتغيرين الضابطين
R^2 معامل التحديد	%٢	%٩٩,١
Sig لنموذج الانحدار	٠,٠٣٤	٠,٠٠٠
Sig للمتغير المستقل	٠,٠٣٦	٠,٠٠٨
Sig لمتغير العائد على الاصول	–	٠,٠٠٤
Sig لمتغير الرافعة المالية	–	٠,٠٠٠
B قيمة المتغير المستقل	٤٢,٥٩٣	٥,٠٧١–

وبالنظر لنتائج التحليل الإحصائي بعد ادخال المتغيرين **الضابطين** ، نجد أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار R^2 قد زادت من (٢%) إلى (٩٩,١%) مما يشير إلى أن قدرة التغير فى درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات فى تفسير التغير فى مستوى التحفظ المحاسبى قد زادت بعد ادخال متغيرى الربحية(العائد على الاصول) والرافعة المالية فى النموذج ، وهذا يدل على وجود اثر قوى للتخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبى ، كما انخفضت قيمة Sig لنموذج الانحدار ككل بعد ادخال متغيرى الربحية والرافعة المالية فى النموذج ، من (٠,٠٤) إلى (٠,٠٠٠)، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل ، ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل اى هناك اثر لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، كما انخفضت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) من (٠,٠٣٦) لتصبح (٠,٠٠٨) أقل من٥% مما يشير الى معنوية المتغير المستقل فى علاقته بالمتغير التابع (جودة التقارير المالية) كما بلغت قيمة Sig للربحية والرافعة المالية (المتغيران الضابطان) (٠,٠٤) ، (٠,٠٠) على التوالى وهما اقل من ، ٥% مما يشير إلى وجود تأثير لهذين المتغيرين على العلاقة بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ، اما عن اتجاه العلاقة فقد ظهرت قيمة المتغير المستقل (درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات) سالبة حيث بلغت(–٥,١٣٨) مما يعنى وجود علاقة سلبية ، رغم وجود تاثير ايجابى لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ولكنه ضعيف قبل ادخال المتغيرين الضابطين وتشير النتيجة السابقة إلى وجود تأثير لدرجة االتخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة

التقارير المالية، وأن الربحية والرافعة المالية يؤثران جوهريا على تلك العلاقة. وهذا يعنى أن الربحية والرافعة المالية ينعكسان فى تحسين جودة تقارير المالية.

وبمقارنة نتائج القطاعات **قبل وبعد ادخال المتغيرين الضابطين** يتضح الاتى :

قطاع الكيماويات : زادت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار من (٠,٠١٧) لتصبح (٠,٠٢٩) وهى أقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل. بينما زادت بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) من (٠,٠١٧) لتصبح (٠,٠٩٤) ويتضح انها أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. فى الوقت التى زادت فيه القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار ، حيث زادت قيمة معامل التحديد ، (R^2 من (١٦%) لتصل الى (٢٢%) ، اى ان نسبة التغير فى المتغير التابع المسئول عنة المتغيرات الثلاثة (٢٢%) ، وان متغيرات اخرى بخلاف الثلاثة تؤثر على جودة التقارير المالية بنسبة (٧٨%) ، وهو ما يعنى وجود تأثير إيجابى لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، ولكنة غير قوى وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، وقد بلغت قيمة.Sig لنموذج الإنحدار للمتغيرين الضابطين (معدل العائد على الاصول ، والرافعة المالية) على الترتيب (٠,١٣٥) ، (٠,٤٧٤) وهما اكبر من (٥%) مما يشير الى عدم وجود تاثير لهذين المتغيرين على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، والنتيجة ان هناك تأثير ايجابى لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ولكنه ضعيف رغم عدم معنوية المتغيلرات الثلاثة.

اما **قطاع الاسمنت** انخفضت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار من (٠,٠٨) الى (٠,٠٠٢) أقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل بعد ادخال المتغيرين الضابطين ، بينما زادت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) من (٠,٠٧٩) الى (٠,٢٢١) أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، كما زادت قيمة معامل التحديد ، R^2 من (٠,٠٧) لتصل الى (٣٠,٩%) مما يعنى وجود تأثير لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية فى ظل وجود المتغيرين الضابطين ، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، كما تشير النتائج الى ظهور قيمة سالبة B للمتغير المستقل قدرها (-١,٣٣٥) مما يشير الى سالبية العلاقة ، وفيما يتعلق بتأثير المتغيرين الضابطين يتضح وجود تأثير لمعدل العائد على الاصول حيث بلغت قيمة Sig

لهذا المتغير (٠,٠١) وهى اقل من (٥%) مما يعنى معنوية المتغير فى حين لا يوجد تأثير للرافعة المالية لعدم معنوية هذا المتغير حيث بلغت قيمة Sig (٠,٩٧٠)

وبالنسبة لقطاع **الاتصالات** انخفضت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار ككل من (٠,٥٥٠) الى (٠,٠٠٠) وهى أقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل ، ووجود علاقة بين متغيرين النموذج . كما اصبحت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٥٩٤) أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، كما زادت قيمة معامل التحديد ،R^2 من (١,٦%) الى (٩٩,٤%) مما يعنى وجود علاقة ارتباط وتأثير قوى جدا بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ، وبالتالى يتم قبول فرض العدم و رفض الفرض البديل كما تشير النتائج الى ظهور قيمة سالبة B للمتغير المستقل قدرها (-٤,٩٤٠) مما يشير الى سالبية العلاقة ، وفيما يتعلق بتأثير المتغيرين الضابطين يتضح وجود تأثير للرافعة المالية حيث بلغت قيمة Sig لهذا المتغير (٠,٠٠) وهى اقل من (٥%) مما يعنى معنوية المتغير فى حين لا يوجد تأثير لمعدل العائد على الاصول لعدم معنوية هذا المتغير حيث بلغت قيمة Sig (٠,١٧٠).

وبالنسبة **لقطاع المنتجات الصناعية** زادت قيمة.Sig لنموذج الإنحدار من (٠,٨٨٧) الى (٠,٩٦١) وهى أكبر من (٥%) مما يشير إلى عدم معنوية النموذج ككل ، وعدم وجود علاقة بين متغيرى النموذج ، كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٨٠٨) أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، كما بلغت قيمة معامل التحديد ،R^2 (٠,٦%) مما يعنى عدم وجود تأثير لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وبالتالى يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل كما تشير النتائج الى ظهور قيمة سالبة لمعامل المتغير المستقل بلغت (-٠,٩٦٩) مما يعنى ان اتجاه العلاقة عكسى ، كما لا يوجد تأثير للمتغيرين الضابطين على العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع حيث بلغت قيمة Sig لهما (٠,٧٣٩) ، (٠,٦٣٩) وهما اكبر من (٥%).

اما فى **قطاع الادوية** بلغت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار (٠,٠٠٦) أقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل. على الرغم من ان قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) قد بلغت (٠,٨٨٦) أكبر من ،(٥%) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ، اما القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار قوية

حيث زادت قيمة معامل التحديد ، R^2 من (٤٩%) لتصل الى (٦٦,١%) مما يعنى وجود تأثير قوى لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية. وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، كما تشير النتائج الى ظهور قيمة سالبة لمعامل المتغير المستقل بلغت (-٠,٤٣٠) مما يعنى ان اتجاه العلاقة عكسى ، كما لا يوجد تأثير للمتغيرين الضابطين على العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع حيث بلغت قيمة Sig لهما (٠,٣٨٦) ، (٠,١٠١) وهما اكبر من (٥%) .

وبالنسبة **لقطاع الاغذية** : انخفضت قيمة .Sig لنموذج الإنحدار من (٠,٠٠٦) لتصبح (٠,٠٠٤) وهى اقل من (٥%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل ، كما بلغت قيمة Sig لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (المتغير المستقل) (٠,٠٠٠) مما يشير الى وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع ، كما زادت قيمة معامل التحديد R^2 ، من (٧%) الى (١٢,٥%) مما يفسر وجود تأثير ضعيف لدرجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، ومن ثم يتم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل ، كما يوجد تأثير لمعدل العائد على الاصول على العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع حيث بلغت قيمة Sig (٠,٠٢٩) وهى اقل من (٥%) ، فى حين لا يوجد تاثير للرافعة المالية على العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع حيث بلغت قيمة Sig (٠,٣٣٧) وهى اكبر من (٥%) .

٧|٦١٥ مناقشة النتائج :

ينص الفرض الرئيسي في هذه الدراسة ، على أن درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات له تأثير ايجابى على جودة التقارير المالية. واستنادا إلى الملاحظات التي تم جمعها من العينة واختبارات فرض البحث باستخدام تحليل الانحدار Logit regression analysis، قبل ادخال المتغيرين الضابطين (معدل العائد على الاصول ، والرافعة المالية) فى نموذج القياس والتحليل ، فانه لم يتم رفض فرض الدراسة والمتمثل فى تأثير درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات (بناء على مقياس الحصة السوقية استنادا إلى إجمالي مبيعات الشركة التى يتم مراجعتها منسوبة لاجمالى مبيعات القطاع نفسه) ، على جودة التقارير المالية ، ومن ثم يمكن القول بأن مستوى ومقدار التخصص الصناعى في المراجعة له تأثير مباشر على جودة التقارير المالية للشركات، حيث تتفق النتائج مع الفرضية ، وتدعم العلاقة الإيجابية بين درجة التخصص الصناعى للمراجع ، وجودة التقارير المالية ، والتى أثبتت وجود علاقة إيجابية بين درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية وان كانت ضعيفة ، وتتفق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي دعمت الارتباط الايجابى بين التخصص الصناعي لمراجع الجسابات ، وجودة التقارير المالية.

(Carcello and Nagy, 2004; Dunn and Mayhew, 2004; Stanley and DeZoort, 2007; Romanus et al., 2008; Sun and Liu, 2013; Jenkins et al. 2006). Ardakani, 2012; Nazemi، Etemadi et al., 2009 ; Krishnan, 2003) (Balsam et al., 2003); (Francis, J. R., et.al., 2004) Almutairi, A. R.,et.al., 2009; Etemadi et al., 2009 ; Mohamed Hegazy Ahmed Al Sabagh and Rasha Hamdy, 2015; Gul et al., 2009).

وفيما يتعلق بنتائج هذه الفرض، يمكن القول بأن مدخل الحصة السوقية على أساس إجمالي مبيعات الشركة التى تم مراجعتها ، يقدم المراجع المتخصص صناعيا باعتباره مؤسسة مراجعة متميزة عن المنافسين الآخرين من حيث مفاهيم إجمالي المبيعات التى تم مراجعتها للشركة في صناعة معينة ، كما تشير نتائج الدراسات أعلاه أن عملاء مراجعي الحسابات المتخصصين صناعيا لديهم ، نسبة الربحية أعلى ، وممارسات ادارة الربح اقل مقارنة مع عملاء مراجعي الحسابات غير المتخصصين. ونتيجة لذلك، فإنه يمكن القول ان جودة التقارير المالية لعملاء المراجعين اللذين اكتسبوا ميزة التخصص الصناعى ، أكبر من تلك الموجودة فى عملاء المراجعين غير المتخصصين ، وتتناقض هذا النتيجة مع نتائج دراسة (Hasas Yeganeh et al. 2012) . حيث أظهرت النتائج أنه لا يوجد فرق معنوي بين جودة التقارير المالية في الشركات التى قام بمراجعتها مراجعين متخصصين صناعيا مع غيرها من الشركات ، كذلك لا تتفق هذه النتيجة مع ماتوصلت اليه دراسة (Rodabeh Havasi & Roya Darabi,2016) من انه لا يوجد تاثير هام للتخصص الصناعى لمراجع الحسابات (مقاسا وفقا لمدخل الحصة السوقية استنادا إلى إجمالي أتعاب المراجع) على جودة التقارير المالية ، على الرغم من ان هذه الدراسة نفسها اثبتت وجود تاثير للتخصص الصناعى لمراجع الحسابات (مقاسا وفقا لمدخل الحصة السوقية استنادا إلى إجمالي اصول الشركة التى يتم مراجعتها) ، فى ظل استخدام مقياس ادارة الارباح لقياس جودة التقارير المالية ، ويظهر هذا التباين في النتائج مدى تاثر وحساسية التخصص الصناعى لمراجع الحسابات لنوع نموذج القياس المستخدم فى قياسه.

ومن ثم تساهم هذه الدراسة فى تقديم أدلة على وجود علاقة ارتباط إيجابى بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبى ، وان كانت هذه العلاقة ضعيفة ، اما فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية مقاسة بالتحفظ المحاسبى على مستوى كل قطاع ، فقد وجد تباين بين القطاعات الاقتصادية، حيث ، وجد أثر ايجابى لدرجة التخصص الصناعى وجودة التقارير المالية فى كل من قطاع الكيماويات ، وقطاع الاغذية ، وقطاع الادوية ، فى حين لم

يتضح وجود ارتباط او تأثير فى كل من قطاع الاتصالات ، والمنتجات الصناعية ، والاسمنت ، وكان لذلك تاثيره على قوة العلاقة على مستوى القطاعات ككل .

وبعد ادخال المتغيرين الضابطين (العائد على الاصول ، والرافعة المالية) ، اتضح وجود تأثير جوهرى لهذين المتغيرين على العلاقة بين درجة التخصص الصناعى لمراجع الحسابات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ، فقد زادت قوة الارتباط ودرجة التاثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، الا ان اتجاة العلاقة قد تغير حيث اتضح وجود علاقة سالبة ، ومن المتوقع أن يكون ذلك ناتجا عن ادخال متغير الرافعة المالية نظرا لان الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية من المتوقع ان تتبنى سياسات محاسبية غير متحفظة ، وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (عبدالله ثعيل العتيبي، ٢٠١٦) ، التى اكدت على أن زيادة مبلغ المديونية (متمثلا فى الرافعة المالية) على المنشأة يمثل ضغطًا عليها من ناحية زيادة احتمالية فشلها،أو تعثرها المالي، وهذا بدوره قد يدعوها للمحافظة على مستوى معين من الأرباح، مما يؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي الذي تسلكه المنشأة، حيث من المتوقع أن تقوم المنشأت التي تمول الجزء الأكبر من أصولها بواسطة المديونية، بممارسات محاسبية أقل تحفظًا، حتى تقلل تجاوزات شروط المديونية Debt Covenants . لذا، فإنه طبقًا للدراسات النظرية يمكن القول بأن الشركات التي لها مديونية عالية تميل إلى تبني سياسات محاسبية أقل تحفظًا ، اما فيما يتعلق بالنتائج على مستوى القطاعات ، فما زال هناك تباين بين القطاعات فيما يتعلق بتاثير درجة التخصص الصناعى للمراجع وجودة التقارير المالية من حيث وجود او عدم وجود هذه العلاقة وقوتها واتجاهها ، وكذلك من حيث تاثير المتغيرين الضابطين على هذه العلاقة كما تم توضيحه سابقا.

٧|٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

تستهدف هذه الفرعية عرض نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة. كما يلى:

٧|٦|١ نتائج البحث:

استهدف البحث ايجاد دليل تجريبى بشأن أثر درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية. وفي سبيل ذلك فقد تضمن البحث دراسة نظرية، إلى جانب الدراسة التطبيقية. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي علي النحو التالي:

اختص الجانب النظرى من البحث بتناول مفهوم واهمية ومقاييس التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ، وخلص الى أنه لقياس التخصص الصناعي للمراجع فقد تعددت واختلفت مداخل القياس ، إلا أن الأدب المحاسبي تضمن مدخلين أساسيين لقياس التخصص هما: مدخل الحصة السوقية، ومدخل المحفظة ، ايضا تناول مفهوم جودة التقارير المالية وسبل قياسها ، وقد توصل

الى وجود العديد من التعريفات المتعلقة بجودة التقارير المالية، وعدم الاتفاق على مفهوم شامل لها ، ايضا هناك العديد من مقاييس جودة التقارير المالية ، وقد تم اختيار أسلوب التحفظ المحاسبى للقوائم المالية لقياس جودة التقارير المالية فى هذا البحث، نظراً لانتشار استخدامه فى الدراسات السابقة، وتوافر النماذج اللازمة لقياسه ، وأخيراً تناول البحث دراسة ما إذا كان هناك تأثير لدرجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وخلصت الدراسة فى جانبها النظرى إلى توقع وجود تأثير إيجابى لدرجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ، وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابى لدرجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبى. وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة الرافعة المالية ، والعائد على الاصول ، فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لهما على العلاقة السابقة محل الدراسة.

٧|٦|٢ الاستنتاجات:

١- للتخصص الصناعى لمراجع الحسابات، أهمية كبيرة ، لما يوفره من خبرات ومهارات مهنية تساعد على انجاز عملية المراجعة بشكل كفء ، حيث يساعد على الالمام الشامل بالطرق والسياسات المحاسبية المطبقة، والممارسات شائعة الاستخدام في القطاع، مما يدعم قدرة مراجع الحسابات لاكتشاف أخطاء التقارير المالية ، مما ينعكس ايجابا على جودة التقارير المالية .

٢- ينتج عن التخصص الصناعى لمراجع الحسابات زيادة جودة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية ، وإضافة الثقة والمصداقية عليها ، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية .

٣- يؤثر التخصص الصناعى للمراجع ايجابيا على مستوى التحفظ المحاسبى ، وبالتالى جودة التقارير المالية ولكنه تأثير ضعيف ، وبعد ادخال المتغيرين الضابطين اصبح تأثير سلبى قوى .

٧|٦|٣ توصيات البحث:

في ضوء أهداف البحث وحدوده ومشكلته وما إنتهى إليه من نتائج يوصى الباحث بالآتي :

١- ضرورة وجود تنظيم مهنى فعال فى مصر لمهنة المحاسبة والمراجعة يعمل على تضمين التخصص الصناعي للمراجع ضمن الشروط اللازمة لمزاولة المهنة ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية وتطوير كفاءات أعضائها ، ووضع برامج تدريبية لأعضائها للتعرف على كيفية تطبيق التخصص الصناعي ، وأهميته ، ومزاياه ، نظراً لتأثيره على تحسين مستوى التحفظ المحاسبى، وبالتالى تحسين جودة التقارير المالية، وايضا لتطوير مهنة المراجعة والمحافظة على استمراريتها.

٢- يجب تدعيم دور هيئة الرقابة المالية المصرية فى دعم التخصص الصناعي للمراجع ، وتشجيع الشركات المسجلة فى البورصة المصرية على استخدام السياسات المتحفظة في إطار معايير المحاسبة المصرية بهدف المحافظة على قيمتها.

٣- اهمية توافر كوادر مهنية على درجة عالية من التخصص الصناعى لمواجهة التعقيدات فى مختلف القطاعات ، ومن ثم يجب تدريب المراجعين على استخدام ادوات دعم القرار عند فحص القوائم المالية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة وخصائص كل قطاع من القطاعات .

٤- يجب تحقق مراجعو الحسابات من إلتزام إدارات الشركات، التي يقومون بمراجعة قوائمها المالية بسياسات التحفظ المحاسبي قبل إصدار تقارير المراجعة، وان يفصحوا فى تقريرهم عن مدى تحفظ القوائم المالية للمنشأة ، ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد ذلك.

٧|٦|٤ مجالات البحث المقترحة:

يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلى:

- دراسة وتحليل أثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على قرار الاستثمار ومنح الائتمان.
- دراسة اثر علاقة المراجع المتخصص صناعيا بالعميل على جودة المراجعة .
- دراسة أثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات بالنسبة للشركات غير المقيدة بالبورصة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.
- دراسة اثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على زيادة فاعلية رقابة لجان المراجعة ، وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة.
- فحص العلاقة بين التخصص الصناعى للمراجع وجودة الاداء المالى للمنشات .
- دراسة اثر التداخل بين خصائص حوكمة الشركات ومتغيرات التخصص الصناعى للمراجع ، لفحص ما اذا كان التخصص الصناعى لمراجع الحسابات مكمل او يديل لدور حوكمة الشركات.
- دراسة اثر التخصص الصناعى للمراجع على ثقة الفاحص الضريبى فى جودة القوائم المالية.
- أثر اعتماد مراجع الحسابات المتخصص صناعيا على أدوات دعم القرار على جودة المراجعة ، وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية .

مراجع البحث :

اولا: المراجع العربيه:

١- أبونصار، محمد، حميدات، جمعة. (٢٠٠٩) معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، ط ، ٢عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

٢- احمد زكي حسن متولي، (٢٠٠٦) "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة دراسة ميدانية _تطبيقية" المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية تجارة، طنطا، المجلد الأول، العدد الأول. ص ١٦٥-٢٤٦

٣- أحمد ، سامح محمد رضا رياض، (٢٠١١) التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية،المجلة العربية للإدارة ،٣١ (٢) ١١٩ -١٤٤
٤- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠٠٥)، " إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق، والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ، ص ٣١٩- ٣٥٧ .
٥- الديسطي ، محمد عبد القادر ، (٢٠٠٥) ، " إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي : دراسة تطبيقية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الأول ، ص . ٤١ – ٧٤
٦- الرشيدي ، ممدوح صادق محمد،(٢٠١١) دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج ،٢٦ (٢) ص ٢٨- ٨٧ .
٧- أمال محمد محمد عوض، (٢٠٠٦) " دراسة واختبار اثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ،ص ٦٨-٩٣ .
٨- إيمان سعد الدين محمد ، (٢٠١٤) ،" تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة ، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنى سويف، (٣) : ٢٩٩-٣٤٢ .
٩- بديع الدين ريشو، (٢٠٠٨) "العوامل المؤثرة في قرار المراجع بالتخصص القطاعي وأهميتها النسبية عند اختيار المراجع الخارجي: دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ٢، ، ص ١٥٩=٢١٧ .
١٠- بسمة حسن الأباصيرى، (٢٠١٧) ، العلاقة بين جودتى المراجعة والتقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية،المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر" خلال الفترة من ٧-٦مايو
١١- جعفر عثمان الشريف عبد العزيز،(٢٠١٦) "مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة " دراسة ميدانية " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (١٧) العدد (١) ص ٤٢- ٥٥ .
١٢- جميل حسن النجار ، (٢٠١٤) ، قياس اثر التحفظ المحاسبى فى القوائم والتقارير المالية واثره على القيمة السوقية للسهم " دراسة تطيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة فى بورصة فلسطين،البلقاء للبجوث والدراسات،المجلد (١٧) والعدد (٢).

١٣- حمدان ، علام محمد موسى. .(٢٠١١)اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية . دراسات في العلوم الادارية ، عمادة البحث العلمي – الجامعة الاردنية، ٣٨ (٢) ص، ٤١٥-٤٣٣.

١٤- خالد لبيب، (٢٠٠٥) دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأدا المهني للمراجع الخارجي – دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول، المجلد الثاني والأربعين ، (مارس)، ص. ٨٣-١٨٣.

١٥- داليا السيد عبد الحليم عبد القادر ، (٢٠١٧) ، أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة ، المؤتمر العلمى الأول لقسم المحاسبة والمراجعة" دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مصر "خلال الفترة من ٦- ٧مايو .

١٦- راشد، محمد إبراهيم محمد، ،(٢٠١٠) ، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار الإلتزام بالمعايير المحاسبية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والإقتراض) دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

١٧- زغلول، وليد احمد، " (٢٠١٠) ، دراسة اختبارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية، "المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس فرع الاسماعيلية،(٢) ،١: ص ٨٣-٩٦ .

١٨- سامح عبد الرزاق الحداد، (٢٠٠٨) ،"تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني لمراجع الحسابات وأثرة على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة

١٩- عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، .(٢٠١١) ، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم الماليةالمنشورة – مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية .المجلة العلمية،كلية التجارة، جامعة أسيوط .

٢٠- عبد الرحمن، محمد؛ كمال الدين ،٢٠١٢ ، أثر دور مستخدمى القوائم المالية فى تطوير معايير المحاسبة المصرية بغرض تحسين عملية انتاج المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،٣ ، ٩٢١-١٠٠٩ .

٢١- عبدالله ثعيل العتيبي، (٢٠١٦) ، دراسة تحليليٌةٌ لأثر التحفظ المحاسبى على جودة القوائم الماليةٌ المنشورة (بالتطبيقٌ على الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودي) ، مجلة الشمال للعلوم الأساسيةٌ والتطبيقٌيةٌ، المجلد (١) ، العدد (١) ، جامعة الحدود الشمالية ، ص ١٩-٣٨ .

٢٢- عبد الملك، أحمد رجب ،(٢٠١٠) ،قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة : دراسة مقارنة،" الفكر المحاسبي، ١٤ (٢) : ٧٣ – ١٠٦

٢٣- عبد الوهاب نصر ، اسماء الصيرفى ، (٢٠١٥) ، أثر مستوى الإلتزام الأخلاقى للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة –المجلد الثالث العدد الثانى يوينو.

٢٤- علي محمد علي موسى ، مصطفى ساسي فتوحة ، (٢٠١٦)، التخصص القطاعى للمراجع ودوره فى تخفيض مخاطر المراجعة ، المجلة الجامعة – العدد الثامن عشر– المجلد الأول– يناير ص، ٩١–١٢٠ .

٢٥- كساب، ياسر السيد ،(٢٠١١)، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – طنطا،العدد (٢).

٢٦- ليلى عزيز صليب،(٢٠٠٣)، أثر التخصص المهني في الصناعة على تقليل خطر المراجعة، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة، ، جامعة المنصورة ، العدد الأول ، ص٤١٦–٣٦٧.

٢٧- محمد عبد الله محمد، (٢٠٠٥) " أثر الاختلافات في عوامل مخاطر العميل على عمليات قرار المراجعين في إطار التخطيط متعدد المراحل لعملية المرا جعة : دراسة اختبارية على بيئة المراجعة في مصر"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني

٢٨- محمود، محمد حنفي ، (٢٠١٢) ، دراسة اثر ظابرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية – مع دراسة تطبيقية .رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.

٢٩- معاذ المقطرى ، (٢٠٠٩) أهمية التخصص (المهني) الصناعي للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة–دراسة ميدانية، الجمهورية اليمنية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية**، المجلد ،٢٧ العدد الرابع .

٣٠- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم،(٢٠١٤) ، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية :دليل من البيئة المصرية،" المجلة العلمية للتجارة والتمويل – جامعة طنطا،(١) ، ١ :١–٦٠ . .

٣١- نهى محمد زكى محمد،(٢٠١٤)، أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قرار الاستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الزراعى والحيوانى فى مصر– دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية

٣٢- نواف فخر ، محمد شلا ،(٢٠١٦) أهمية اكتساب مدقق الحسابات للمعرفة المتخصصة في تعزيز مصداقية التقارير المالية) دراسة ميدانية عن مكاتب التدقيق في الجمهورية العربية السورية(، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٧) العدد (٣) ، ، ص ٥٨٠- ٦٠٠.

٣٣- ياسر احمد السيد الجرف ، (٢٠١٧) ، أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة Sustainability على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية – دراسة نظرية – ميدانية المؤتمر العلمى الأول لقسم المحاسبة والمراجعة "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مصر" خلال الفترة من ٦- ٧مايو ، ٢٠١٧.

٣٤- ياسين، محمد ،(٢٠٠٨) قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

ثانيا المراجع الاجنبيه:

1. Adrian , Mahdi (2007). The Role of Auditor Industry Specialization on Earnings Management in Listed Companies on Tehran Stock Exchange, School of Economic Sciences, Department of Accounting, M.A. Thesis
2. Ahmed Al Sabagh and Rasha Hamdy, (2015) و The Effect of Audit Firm Specialization on Earnings Management and Quality of Audit Work , Journal of Accounting and Finance Vol. 15(4) pp,143-164 .
3. AICPA., "Top five Issues Impacting CPAs in 21st Century", *http://www.aicpa.org/pubs/cpaltr/apr98/topfive.htm*.
4. Ali R. AL Mutairi (2006), " The economic consequences of auditor Industry Specialization " , Florida Atlantic University.
5. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (1993). Conflicts of interest in litigation services engagements. New York: AICPA.
6. Anne. B, And Scott.L. 2010. Financial Reporting Quality, Private Information, Monitoring, And The Lease-Versus-Buy Decision. *The Accounting Review* 85(4): 1215–1238.
7. Ashbaugh , H., LaFond, R., Mayhew, B., (2003). Do Non-audit services compromise auditor independence? Further evidence. The Accounting Review 78, 611-639
8. Azim M., Helaluddin A.(2015). Perspective of Accounting' Principles , Rules, Ethics & Culture. *International Journal of Economics, Commerce and Management,* 3(1):1-10

9. Ball, R., Kothari, S., Robin, A. (2000). The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings. Journal of Accounting and Economics, Vol. (29), PP .1-51.
10. Ball, R. and Shivakumar, L. (2005).Earning Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness, Journal of Accounting and Economics, Vol. (39),PP. 83-128.
11. Ball, R., Robin, A. and Sadka, G. 2005. Is Accounting Conservatism Due to Debt or Equity Markets? An International Test of "Contracting" and "Value Relevance" Theories of Accounting. Available at: www.ssrn.com
12. Balsam, S., J. Krishnan, and J.Young, (2003), Auditing industry specialization and earnings quality, Auditing: A Journal of practice and theory,vol.22, iss.2,pp. 71- 97.
13. Barth, M., Landsman and M. Lang. 2008. International Accounting Standards and Accounting Quality. *Journal of Accounting Research* 46: 467–498.
14. Barth, M., Beaver, W. and Landsman, W. (2001). The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view, *Journal of Accounting and Economics*, 31, pp. 77-104.
15. Barth , M. , Cram , D. and Nelson , K. , (2001) , Accruals and the Prediction of Future Cash Flows, The Accounting Review , 76: 27 58
16. Barua, A. (2005). Using The FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures. Working Paper. *Electronic Copy Available At: www.ssrn.com*
17. Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics, Vol. (24) No. (1), PP. 3-37.
18. Beaver, W. and Ryan, S. (2000). Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity, J. of Accounting Research, Vol. (38): **127-148.**
19. Beest,V. F., Braam, G. and Boelens, S. (2009). Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics, Nijmegen Center for Economics, NICE Working Paper 09
20. Bello, A. (2010). Corporate Governance and Accounting Ethics in Nigeria. Department of Accounting, ABU, Zaria, Nigeria.
21. Biddle, G.C., Hilary, G., Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency?, Journal of Accounting and Economics 48, 112–131.
22. Botosan, C. (2004). Discussion of a framework for the analysis of risk communication, *The International Journal of Accounting*, 39: 289-295
23. Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2002). Auditor industry specialization and fraudulent financial reporting. Paper presented at the Deloitte & Touche University of Kansas Symposium on Auditing Problems, May

24. Carcello, J., & Nagy, A (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. *Managerial Auditing Journal*, 19 (5) 651–668.
25. Carson, E. (2009). Industry specialization by global audit firm networks. The *Accounting Review*, 84(2), 331–354
26. Casterella , J. R., Francis, J. R., Lewis, B. L., & Walker, P. L. (2004). Auditor industry specialization, client bargaining power, and audit pricing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(1), 123– 140
27. Chen, H., Chen, J. Z., Lobo, G. J., Wang, Y. (2008). The Effects of Borrower and Lender Ownership Type on Accounting Conservatism: Evidence from China. Working Paper, University of Houston and Xiamen University
28. Chen, S., Gul, F. A., Wu, D. (2008). Changes in Accounting Standards, Ownership Structures and Conservative Financial Reporting in China. Working Paper, Hong Kong Polytechnic University.
29. Chen, F., Hope, O.Li.Q, and Wang, X. 2011. Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets . The Accounting Review 86(4), 1255-1288
30. Choi, B., Collins, D. & Johnson, W.B. (1997). Valuation implications of reliability differences: The case of nonpension postretirement obligations , *The Accounting Review*,72(3), pp. 351-383
31. Cohen , D. A. , (2006) , " Does Information Risk Really Matter? An Analysis of the Determinants and Economic Consequences of Financial Reporting Quality " , Stern School of Business , New York University , New York , P.P. 1 – 58 .
32. Cohen, J., Krishnamorthy, G. and Wright, A. (2004). The corporate governance mosaic and financial reporting quality, *Journal of Accounting Literature,* 23, pp. 87-152
33. Craswell, A., Francis, J., & Taylor, S. (1995). Auditor brand name reputations and industry specializations. *Journal of Accounting and Economics*, 20(December), 297-322
34. DeAngelo, L.E.(1981). Auditor size and audit quality. *Journal of Accounting and* Economics 3(3): 183-199
35. DeBoskey, D. G., & Jiang, W. (2012). Earnings management and auditor specialization in the post-sox era: An examination of the banking industry, *Journal of Banking & Finance*, 36, 613-623.
36. Dechow, P., R. Sloan, and A. Sweeney. (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review 70: 193-225*
37. Dechow P. and Dichev I. , 2002 , " The Quality of Accruals and Earnings : The Role of Accrual Estimation Errors " , The Accounting Review , 77 , P.P. 35 – 59 .

38. Dechow P., Weili G., & Catherine S. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants And Their Consequences. Journal of Accounting and Economics 50: 344-401.
39. DeFond, M. L. (1992). "The association between changes in client firm agency costs and auditor switching." *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 16- 31
40. DeFond, M. L., J. R. Francis, and T. J. Wong. 2000. Auditor industry specialization and market segmentation: Evidence from Hong Kong. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 19 (Spring): 49-66.
41. Dowling, C. & Moroney, R. (2008). Auditor performance variation: impact of sub-specialty knowledge differences between industry-specialists, *Advances in Accounting Behavioral Research*, 11(1): **59-79**.
42. Dunn, K. A., Mayhew, B. W., & Morsfield, S. G. (2000). Auditor industry specialization and client disclosure quality, *Working Paper*, Baruch College-CUNY, University of Wisconsin, and The Capital Markets Company.
43. Dunn, K., & Mayhew, B., (2004), Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality, Review of Accounting Studies**, 9, 35–58.**
44. Etemadi, H; Mohammadi, A; Nazemi Ardekani, M, (2009). "Study of relation between audit industry expertise and profit quality in the listed companies in Tehran Stock Exchange Market", Iranian Financial Accounting Researches Journal, 1st year, No. 1 and 2, p 17-32.
45. Ewert, R., Wagenhofer, A., (2010), Earnings quality metrics and what they measure, Working paper, University of Graz.
46. Farouk Musa Adeiza , and Shehu Usman Hassan, 2014, "Impact of Audit Quality and Financial Performance of Quoted Cement Firms in Nigeria ".International Journal of Accounting and Taxation.2(2).1- 22.
47. Fernando, G., Abdel-Meguid A., & Elder R. (2010). Audit quality attributes, client size and cost of equity capital, *Review of Accounting and Finance*, 9(4), 363-381.
48. Ferrero J. M., 2014. Consequences of Financial Reporting Quality on Corporate Performance Evidence at the International Level. *Estudios De Economia* 41(1): 49- 86.
49. Francis, J. R., Reichelt, K., & Wang, D. (2005). The pricing of national and city specific reputations for industry expertise in the US audit market. *The Accounting Review*, 80(1), 113–136
50. Francis, J., Martin, X., (2010).Acquisition Profitability and Timely Loss Recognition, Journal of Accounting and Economics, Vol. (49), :161-178.
51. Garcia, Lara. J. M., B. G. Osma, and F. Penalva, 2009, "Accounting Conservatism and Corporate Governance", Review of Accounting Studies, 14(1): 161- 201.

52. Gigler, F., Kanodia, G., Sapra, H., and Venugopalan, R. (2009). Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts, Journal of Accounting Research, Vol. (47), PP.767-797.
53. Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The Changing time –series properties of Earning cash flow and accruals, Has financial reporting become more conservatism. Journal of Accounting and Economic, 29, 287-320
54. Goel S. 2012. Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management. *Procedia Economics and Finance* 3: 576 – 581.
55. Goh, B.W., and Li, D. (2011). International Controls and Conditional Conservatism, The Accounting Review, Vol. (86), No. (3), :975-1005.
56. Ghosh, A., & Moon, D. (2005). Auditor tenure and perceptions of audit quality. *The Accounting Review*, 80(2), 585–612.
57. Gramling, A. A., V. E. Johnson and I. K. Khurana. (2000). ‘‘The Association Between Audit Firm Industry Experience and Financial Reporting Quality.’’ Working paper, Georgia State University.
58. Gramling, A., & Stone, D. (2001). Audit firm industry expertise: A review and synthesis of the archival literature. *Journal of Accounting Literature*, 20, 1-27.
59. Grenier, J. H. (2010). Encouraging professional skepticism in the industry specialization era: a dualprocess model and an experimental test, Dissertation, University of Illinois, Urbana, Available: http://hdl.handle.net/2142/16041
60. Green, W. (2008). Are industry specialists more efficient and effective in performing analytical procedures? A multi-stage analysis. *International Journal of Auditing*, 12, 243-260.
61. Gul, F. A., Fung, S. Y. T., & Jaggi, B. (2009). Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors’ industry expertise. *Journal of Accounting and Economics*, 47, 265–287.
62. Habib A., Jiang H. (2015). Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation , 24: 29–45.
63. Hassas yeganeh, Y; Valizadeh Larijani, A and Ahmadi, A, (2012) "Study of effect of audit industry expertise on financial reporting and reaction of capital market" Iranian Stock Exchange *Accounting Studies, 1*, 41-55. Quarterly, No. 19, 5th year, pp. 43-64.
64. Hamdan, A. (2011). The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain. International Journal of Business and Management, Vol. (6), No. (7), PP.10-21.
65. Hanmersley, Jacqueline S.(2003) ,"Pattern identification and industry specialist auditor's ",University of Illinois at Urbana-Champaign ,

66. Healy, P. and Wahlen, J. (1999), A review of the earnings management literature and its implications for standard settings, *Accounting Horizons*, 13(4): 365-383.
67. Heil , D. (2012). The influence of the auditor on the earnings quality of their clients.(Unpublished Master's Thesis). Department of Accounting, Auditing and Control, Erasmus University, Rotterdam.
68. Hogan, C., & Jeter, D. (1999). Industry specialization by auditors. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 18(1), 1–17.
69. Hope O. K., Thomas W. B., Vyas D. 2013. Financial Reporting Of US Private And Public Firms. *The Accounting Review* 88 (5): 1715-1742.
70. Hossain, et, al, 2010 , Auditor's Industry Specialization and Earnings Management of Firms Reporting Internal Control Weaknesses under SOX Section 404,
71. Hu J., Li A. Y., Zhang, (2014), "Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Available At: www.ssrn.com
72. Iatridis , E , George . (2011), "Accounting Disclosures, Accounting Quality and Conditional and Unconditional Conservatism", *International Review of Financial Analysis*, 20 (2), pp. 88-102.
73. **IASB** (2008). Exposure Draft on an improved Conceptual Framework for Financial Reporting: The Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-useful Financial Reporting Information. London.
74. IASB (2008), Objective and Qualitative Characteristics of Accounting Information, available at http://www.ifrs.org/current-projects/iasb-projects/conceptual-framework
75. International Auditing and Assurance Standards Board (2013), Handbook of International Quality control, Auditing Review, Other Assurance and Related Services pronouncements, Volume 1&2.
76. Jennifer Francis , LaFond R, Schipper P,(2005), The market pricing of accruals quality, Journal of Accounting and Economics 39 295–327
77. Johnson, V., Khurana, I., & Reynolds, J.. (2002). Audit-firm tenure and the quality of financial reports. *Contemporary Accounting Research*, 19, 637-660.
78. Jones, J. J. (1991). Earnings Management during Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research 29: 193-228*
79. Jonos , J ,G & Blanchet, J, (2000) , Assessing Quality of Financial Reporting , Accounting Horizons, Vol. 14, No. 3 , Sep., pp. 353-363 .
80. Kaklar, Hasan Maleki, Jabbarzadeh, Motavassel, 2012, Audit Quality and financial reporting Quality: case of Tehran stock exchange (TSE) , Innovative Journal of Business and Management 1(3),43 – 47.

81. Karjalainen and other, (2011). " Audit Partner Industry Specialization and Earnings Quality of Privately-Held Companies" August
82. Kend , Michael (2008) , Client industry audit expertise: towards a better understanding , Pacific Accounting Review ,Vol. 20 (1): 49-62.
83. Kenneth J. Reichelt and Dechun Wang,(2010), National and Office Specific Measures of Auditor Industry Expertise and Effects on Audit Quality Forthcoming in Journal of Accounting Research , Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1503476
84. Kenneth L. Bills, Debra C. Jeter, and Sarah E. Stein (*2015*) Auditor Industry Specialization and Evidence of Cost Efficiencies in Homogenous Industries. The Accounting Review: September 2015, Vol. 90, No. 5, pp. 1721-1754.
85. Kim,Y., Li, S., Pan, C., Zuo, L. (2011). The Role of Accounting Conservatism in the Equity Market: Evidence from Seasoned Equity Offering, Working Paper, MIT Sloan School of Management, and Santa Clara University.
86. Krishnan, J., 2001 "A Comparison of Auditors' Self Reported Industry Expertise and Alternative Measures of Industry Specialization Asia pacific Journal of Accounting and Economics, Dec,: p.p124-
87. Krishnan, G., (2003), Does Big 6 Auditor Industry Expertise constrain Earnings management?, Accounting Horizons, Vol. 17, 1-16.
88. Krishnan, G. V. (2005). The association between Big 6 auditor industry expertise and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 20(3), 209-228.
89. Klein, A. 2002. Audit Committee Board of Director Characteristics, and Earnings Management. Journal of Accounting and Economics. 33: 375-400.
90. Kwon, S. Y., Chee, Y. L., and Patricia, M. T., 2007, Legal systems and earnings quality: The role of auditor industry specialization, Auditing: A Journal of Practice and Theory**.** Vol.26, Iss 2, PP. 25-55
91. LaFond, R., Roychowdhury, S. (2008). Managerial Ownership and Accounting Conservatism, Journal of Accounting Research, Vo. (46), 101-135.
92. LaFond,R. , Watts,R. (2008).The Information Role of Conservatism, The Accounting Review, Vol. (83), PP.447-478.
93. Leuz, C. (2003). IAS Versus U.S. GAAP: Information asymmetry-Based on evidence from Germany's new market, *Journal of Accounting Research*, 41(9), pp. 445-472.
94. Lin Z., Jiang Y., Tang Q., and He X. 2015. Does High-Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 8(5): 19-46.

95. Low, K. (2004). The effects of industry specialization on audit risk assessments and audit-planning decisions, *The Accounting Review*, 79(1), 201-219.
96. Mahdavikhou M., Khotanlou M., 2011. The Impact of Professional Ethics on Financial Reporting Quality. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 5(11): 2092-2096.
97. Maletta, M; & Wright, A., 1996 "Audit evidence planning an examination of industry error characteristics auditing", A journal of practice and theory, Vol.15, Iss.1, , 65-93.
98. Mark H. Taylor , 2000 " The effect of the industry specialization on auditing in herenet Risk Assessment and Confidence Judgment" Vol.17 , :. 693-712.
99. Maureen F. And Stephen R. 2008. Does Earnings Management Affect Firms' Investment Decisions? *The Accounting Review*, **83(6): I57I-I603.**
100. Mayhew, B., & Wilkins,. 2003 Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charges to firms going public. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(2), 33–52
101. McDermott, K. E.2012.Financial reporting quality and investment in corporate social responsibility. Ph.D. dissertation, University of North Carolina at Chapel Hill
102. Mitchell, Zahn, J.L., Greg, T., and Alistair, M.B (2006), Auditor independence, auditor specialization and earnings management: Further Evidence from Singapore, International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, Vol.3, Iss. 2
103. Mitra, S., & Hossain, M. (2010). Auditor's industry specialization and earnings management of firms reporting internal control weaknesses under SOX Section 404. *Working paper*, Wayne StateUniversity and University of Memphis.
104. Moroney, Robyn, 2007, "Does Industry Expertise Improve the Efficiency of Audit Judgment?", *Auditing: A Journal of Practice and theory*, Vol. 26, Iss. 2.
105. Moroney, R. & Carey, P. (2007), 'Industry versus task-based experience and auditor performance', *Working Paper*, AFAANZ Conference, Gold Coast.
106. Nichols, D. and Wahlen, J. (2004). How do earnings numbers relate to stock returns? A review of classic accounting research with updated evidence, *Accounting Horizons*, 18(4), pp. 263-286.
107. O'keefe, T., King, R., D., & Gaver, K., 1994 " Audit Fees, Industry Specialization and Compliance With GAAS Reporting Standards " *Auditing :A Journal of Practice & theory* , vol.13, Iss. 2 .,:.41-48.
108. Owhoso, V. E; Messier, W. F; and Lynch, J. G., 2002 "Error Detection by Industry Specialized Teams During Sequential Audit Review" Journal of Accounting Research, Vol. 40, Iss. 3, , 883-900

109. . Park. Y, W. Wilcox, and K. T. Berry, 2011, "Does Conservatism Affect the Value Relevance of Discretionary Accounting Disclosures?", Journal of Business and Accounting, 4 (1):149-178.
110. Paprocki, C. and Stone, M. 2004. Is the Quality of Critical Accounting Policy Disclosures Lower for Companies with High Information Asymmetry. Available at: www.ssrn.com
111. Payne, Jeff L.,(2008), "The Influence of Audit Firm Specialization on Analysts' Forecast Errors", *Auditing: A Journal of Practice& Theory*, Vol. 27, No. 2, , p p.109-136
112. Penman, S. & Zhang, X. 2002. Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*, 77(2): 1-33.
113. Pothof, S., 2011, Financial crisis and accounting conservatism :A comparison between family and non-family companies, Erasmus University Rotterdam, Master thesis.
114. Rahman A, Yammeesri J. 2010. Financial Reporting Quality in International Settings: a comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany. *The International Journal of Accounting* 45: 1–34.
115. Reichelt, K. J., & Wang, D. (2010). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality. *Journal of Accounting Research*, 48(3), 647-686.
116. Rod abeh Havasi1 & Roya Darabi,(2016) The Effect of Auditor's Industry Specialization on the Quality of Financial Reporting of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange Asian Social Science; Vol. 12, No. 8 : 92-103 .
117. Robkob, P., Sangboon, K., & Leemanonwarachai, T. (2011). The effect of audit specialization on audit quality: an empirical study of tax auditors in Thailand, Review of Business Research, 11(4).
118. Romanus, R. N., Maher, J. J., & Fleming, D. M. (2008). Auditor industry specialization, auditor changes, and accounting restatements. *Accounting Horizons*, 22(4), 389-413.
119. Roychowdhury, S. and Watts, R. 2007. Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 44 (1): 2-31.
120. Schipper, K. and Vincent, L. (2003). Earnings quality, *Accounting Horizons*, 17(Supplement), pp. 97-110.
121. Skaife, Hollis A., Wangerin, and Daniel D. 2013. Target Financial Reporting Quality and M&A Deals That Go Bust. *Contemporary Accounting Research*. 30(2):719-749
122. Shroff. P K., Venkataraman, & S. Zhang, 2013, "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings: an event- based approach, Contemporary Accounting Research, 30 (1): 215- 241.

123. Simnett, R; and Wright, A. 2005, "The Portfolio of Knowledge Required by Industry Specialist Auditor's", Accounting and Business Research, Vol. 35, Iss. 1, , 87- 101.
124. Sofian. S., S. Z. Abdul Rasid , and M. Mehri, 2011, "Conservatism of Earnings and Investor Protection", International Journal of Business and Social Science , 2 (14): 143 - 148 .
125. Solomon, I., Shields, M., & Whittington, O. (1999). What do industry-specialist auditors know? *Journal of Accounting Research*, 37 (Spring), 191-208.
126. Shehu, S. H. (2012). Firm Characteristics and Financial Reporting Quality of Quoted Manufacturing Firms in Nigeria. An Unpublished PhD Dissertation School of Postgraduate Studies Ahmadu Bello University , Zaria
127. Shen C-H, Hsiang-Lin C (2007). "Earnings Management and Corporate Governance in Asia's Emerging Markets." Corp. Gov., 15:
128. Stanley, J. D., & DeZoort, F. T. (2007). Audit firm tenure and financial restatements: An analysis of industry specialization and fee effects. *Journal of Accounting and Public Policy*, 26, 131-159.
129. Stergios Tasios, Michalis Bekiaris ,(2012) , Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Volume, 2, Issue, 1 : 57-74.
130. Steven Balsam, , Jagan Krishnan, , and Joon S. Yang, (2003) Auditor Industry Specialization and Earnings Quality , Auditing: A Journal of Practice & Theory , Volume 22, Issue 2 , September
131. Sun, J. & Liu, G. (2011). Industry specialist auditors, outsider directors, and financial analysts, *Journal of Accounting Public Policy*, 30, 367-382.
132. Sun, J. & Liu, G. (2013). Auditor industry specialization, board governance, and earnings management, *Managerial Auditing Journal*, 28 (1), 45-64.
133. Terry L , Neal , Richard R , Riley, (2004) " The Auditor Industry Specialization Research Design ," Auditing , Vol .23, pp,9.-169
134. Tsoncheva, G. (2014). Measuring And Assessing The Quality And Usefulness Of Accounting Information, *Journal of University of Economics* – Varna, 410. (1). 52-64.
135. Watts, R.L., (2003). (a). Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. Accounting Horizons, Vol. (17), PP. 207-221.
136. Wang, X. , Wu , M. (2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective, China Journal of Accounting Research 4, 167–196

137. Zerni, M. (2012). Audit partner specialization and audit fees: some evidence from Sweden. *Contemporary Accounting Research, 29*(1), 312-340.

ملحق البحث

سوف يقتصر على عرض نتائج التحليل الاحصائى لكل القطاعات مجتمعة .

(١) كل القطاعات قبل ادخال المتغيرات الضابطة Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: y b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.126[a]	.016	.012	55.3958257

a. Predictors: (Constant), x1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13593.907	1	13593.907	4.430	.036[b]
	Residual	837754.418	273	3068.698		
	Total	851348.325	274			

a. Dependent Variable: y b. Predictors: (Constant), x1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.785-	4.304		-.182-	.855
	x1	42.593	20.237	.126	2.105	.036

a. Dependent Variable: y

Y جودة التقارير المالية

X1 درجة التخصص الصناعى

X2 نسبة الرافعة المالية

X3 نسبة الربحية

Regression; كل القطاعات بعد ادخال المتغيرات الضابطة

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
y	4.927194	55.7414628	275
x1	.134109	.1653692	275
x2	1.055646	1.4598649	275
x3	.956323	10.9728047	275

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x3, x2, x1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: y

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.996[a]	.991	.991	5.1899697	2.141

a. Predictors: (Constant), x3, x2, x1 b. Dependent Variable: y

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	844048.727	3	281349.576	10445.196	.000[b]
	Residual	7299.598	271	26.936		
	Total	851348.325	274			

a. Dependent Variable: y b. Predictors: (Constant), x3, x2, x1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.110	.462		.237	.813
	x1	-5.138-	1.915	-.015-	-2.682-	.008
	x2	.623	.215	.016	2.898	.004
	x3	5.071	.029	.998	175.561	.000

a. Dependent Variable: y